إقامةُ الدَّليلِ عَلى صِحَّةِ التَّمثيلِ وفسادِ التَّأويلِ
تأليف أبي محمّد عبدِ اللهِ جمالِ الدّينِ ابنِ هشامٍ الأنصاريِّ(ت٧٦١هـ
ليث قُهيّر عبد الله الهيتيّ*

تاريخ وصول البحث١٠/ ٣/ ٢٠١٩ تاريخ قبول البحث١٨/ ٩/ ٢٠١٩

الملخص

ينهضُ هذا البحثُ بتحقيق كتاب مهم من كتب الصّرف لعالم يعدّ من أشهر علماء القرن الثّامن الهجريّ، إذ تضمّن شرحًا وافيًا لقول ابن مالك في كتابه (تسهيل الفوائد):(ولا يُستَبْقى-دونَ شُذوذٍ في هَذا الجمعِ مع أربعةِ أصولٍ- زائدٌ إلّا أنْ يكونَ حرفَ لينٍ رابعاً). وذكر ابن هشام أنّ شارحي كتاب تسهيل الفوائد لم يتعرّضوا لعبارة ابن مالك: (دونَ شذوذٍ)؛ فذكر لهذا القول ثلاثة أمثلة: وهي: عَنَاكِبِيْت، وَعَبَاقِريّ، وَتَخْرَبُوت. ثمّ إنّ معترضًا اعترض عليه ما قدّمه من الأمثلة؛ فألزم ابنَ هشام التّفصيلَ للمسألة بما يناسبها. ثمّ ذكر أصالة الحروف وزيادتها فيها، ثمّ ذكر الأقوال الّتي ذكرت في: أسطوانة، وعشوزن.

إذن مادّة الرّسالة: توضيحٌ لما قاله ابنُ مالك في كتابه التسهيل: (ولا يُستَبْقى-دونَ شُذوذٍ في هَذا الجمعِ مع أربعةِ أصولٍ- زائدٌ إلّا أنْ يكونَ حرفَ لينٍ رابعاً) ودراسةٌ لأصالة وزيادة الحروف في: عَنْكَبُوت، وَتَخْرَبوت، وياء عَبَاقِريّ، ودراسة أوزان: أسطوانة، وعشوزن.

*أستاذ دكتور، قسم اللغة العربيّة، كليّة الآداب، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الأنبار.

The evidence of the correct representation and corruption of interpretation

Laith Quhayer Abdullah Al-Hiti

Abstract

This work is related to achieving an important book written by Ibn Hisham Al-Ansari who died in (761 AH). The book is "Evidence of the Correctness of Representation and Corruption of Interpretation", in which he mentioned a number of examples derived from the speech of Ibn Malik in his book entitled "Facilitating Benefits: Never Keep – without Anomalies in this Plural with Four Principles - Plus Only Be a Soft Fourth Letter".

Also, Ibn Hisham mentioned that the interpreters of the book "Without Anomalies" did not confront Ibn Malik's saying "Without Anomalies" where he mentioned for this saying a collection of examples showing the authenticity of letters and their increase. Consequently, this book is an explanation for what Ibn Malik had

المقدمة:

الحمد لله الّذي يسَّرَ الأسبابَ لأُولي الألباب، وهيّأ لحفظ لغة كتابه كلّ كتاب؛ فَوَصَلت إلينا جملةٌ من المؤلّفات؛ لتذكّر النّاسَ بما فات، وينتفعوا منها بما هو آت، فأخذ العلماء بها، ونهلوا من معينها؛ لصون اللّسان من الخطأ والزّلل والآفات، وأصلّي وأسلّم على المبعوث رحمة للعالمين، نبيّ هذه الأمة، محمّد الأمين، وعلى آله وصحبه كلٍّ أجمعين. أمّا بعد:

فإنّ المتبعَ للدّراسات اللغوية يقف على كمٍّ هائل من المؤلّفات الّتي ألّفت، فمنها النّحويّة

ومنها الصّرفية، ومنها ما يكون شرحًا أو حاشية أو تعليقًا أو تقريرًا، ومنها ما يؤلَّف جوابًا على سؤال، ومنها ما يؤلّف لتفسير عبارة أو لفظة استُشكلت على قارئها.

والرّسالة الّتي بين أيدينا (إقامة الدّليل على صحّة التّمثيل وفساد التّأويل)، واحدة من تلك المؤلّفات ألّفت في بيان وشرح لما استشكل في كلام ابن مالك في كتابه "تسهيل الفوائد": (ولا يُستَبْقى-دونَ شُذوذٍ في هَذا الجمعِ مع أربعةِ أصولٍ- زائدٌ إلّا أنْ يكونَ حرفَ لينٍ رابعًا)، وقد أُلّفت في أواسط القرن الثّامن الهجريّ، لعالم شهد النّاس بطول باعه في العلم والمعرفة، فلا يوجد باحث في اللّغة العربيّة صرفًا أو نحوًا إلّا ونَهِلَ من علمه، واطّلع على مصادره، إنّه ابن هشام الأنصاريّ المتوفّى سنة(٧٦١هـ).

وهي رسالة حُقّقتْ أوّلًا على يد أستاذنا الفاضل الدّكتور هاشم طه شلاش -رحمه الله تعالى- وقد قرأتُها كثيرًا؛ لأنّها مصدرٌ من مصادر أطروحتي للدّكتوراه، ثمّ كتبت بحثًا في (التّأويل الصّرفيّ عند ابن هشام الأنصاريّ)، وكانت الرّسالة مصدرًا مهمًّا من مصادره، فوقفت بعد قراءتها المتكرّرة على أمور:

١-ذكر المحقّق-رحمه الله تعالى- أنّ النّسخة الّتي اعتمدَ عليها في التّحقيق لا أخت لها في المكتبات المفهرسة في العالم، وبفضل الله-تعالى- حصلت على نسختين أخريين للكتاب مع النّسخة الّتي اعتمدها المحقّق؛ فأصبحت للكتاب ثلاث نسخ.

٢-لم تتضمّن مقدّمة النّسخة -الّتي اعتمد عليها أستاذنا الفاضل- اسم مؤلّف الرّسالة، وهذا يعني أنّ نسبة الكتاب ما زالت تحتاج إلى دليل قطعيٍّ، وهذا الدّليل جاءت به النّسخة الّتي جعلتها أصلاً للتّحقيق، إذ ورد اسم ابن هشام في مقدّمة الرّسالة.

٣-ذكر المحقّق أنّ الصّفحة الأخيرة منها ساقطة، مقدِّرًا أنّ الصّفحة القادمة تبدأ بلفظ الجلالة، ثمّ قال: (فقدّرنا أنّه لم تبق إلّا كلمة لفظ الجلالة ممّا يمكن الجزم بوجوده في الصّفحة السّاقطة فزدناها). وقد كان الأمر كما قدّر -رحمه اللهُ تعالى- مع زيادة كلمات، وهي: (ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العلّيّ العظيم. تمّت الرّسالة).

٤-وردت جملة من الملاحظات في النّص المحقّق، منها: (استقرّ بنا فوجدنا)، وتبيّن بعد مطالعتي للنّسخ الثّلاث أنّ النّصّ، هو(استقرينا فوجدنا).

ورد في النّص المحقّق: (فثبت الزّيادات)، والصّواب: (فتثبت الزّيادات)، وكذلك: (التّمثيل بعَشَاوِز في جميع عَشَوْزَن)، والصّواب:(التّمثيل بـ(عَشَاوِز)، في جمع عَشَوْزَن)، وكذلك: (وعن الأوّل للخليل)، والصّواب: (وعزا الأوّل للخليل).

٥-ذكر المؤلّف شطر بيت: (يا ليلةً خُرس

الدّجاج سهرتها...)، وذكر المحقّق أنّ البيت من الكامل، وأنّه لم يقف على شطره الثّاني، وتبيّن أنّ شطر البيت الأوّل هو: (أيا ليلة خُرس الدّجاج سهرتُها)، فهو من الطّويل، وليس من الكامل، وشطره الثّاني: (ببغدادَ ما كادت عن الصّبح تنجلي).

٦-سقطت لفظة (منصرف) من النّسخة الّتي اعتمد عليها المحقّق، في قول المؤلّف: (وذلك دليل على أنّ الّذي بالهاء من صيغ منتهى الجموع)، وفي النّسختين: (وذلك دليل على أنّ الّذي بالهاء من صيغ منتهى الجموع منصرف)، وكذلك سقطت كلمة (الأُولى) من نسخة المحقق في قول المؤلّف: (وإنّما قُضِيَ على التّاء بأنّها أصلٌ؛ لأنّها لا تزاد إلّا بثبت)؛ فاضطرّ المحقّق إلى أن يأتي بكلمة (الأُولى) زيادة من لسان العرب، وذكر ذلك في الهامش. وفي النّسختين: (وإنّما قُضِيَ على التّاء الأُولى بأنّها أصلٌ؛ لأنّها لا تزاد إلّا بثبت)

٧-ورد في نسخة الأصل قولُ العرب: (شابت مفارقه)، وهو ساقط من النّسخة الّتي اعتمدها المحقّق.

٨-هناك جملة من النّصوص المنقولة لم يشر المحقّقُ إلى مصادرها؛ لقلّة المصادر المحقّقة آنذاك، أو لفقدانها، وفي هذا الزّمن أصبح كلُّ شيءٍ ميسّرًا؛ لذا حقّقتُ هذه النّصوص من مصادرها وأشرتُ إلى مواطن الزّيادة أو النّقص في النّص.

وأخيرًا فإنّ ما ذكرته من ملاحظات حول تحقيق أستاذنا الفاضل العالم العلّامة الدكتور هاشم جميل-رحمه الله تعالى- لا يقلّل من جهده المبارك فهو بحقّ له الفضل بعد فضل الله- تعالى- ولا سيّما أنّه حقّق الرّسالة قبل سنة ١٩٧٣م. ولولا اطّلاعي على النّسختين لما تجرّأتُ على إعادة تحقيق الرّسالة مرّة أخرى.

واقتضى عملي في تحقيق هذه الرّسالة أن يكون على مبحثين، أفردت الأوّل للدّراسة، وقسّمته على قسمين:

الأوّل: مؤلف الرسالة ابن هشام الأنصاريّ.

والآخر: رسالة ابن هشام (إقامة الدّليل على صحّة التّمثيل وفساد التّأويل)، عنوانها، ونسبتها، ومادّتها، ونسخها، ثمّ بيّنت المنهج المتبع في التّحقيق.

وأفردتُ المبحث الثّاني لتحقيق النّص.

وبعدُ، فهذه الرّسالة أقدّمها إلى القارئ الكريم بتحقيق جديد، وحسبي أنّي بذلت في سبيل إخراجها ما يحتمله جهدي، وأعطيتها من الوقت ما ملكت، فأرجو الله أن أكون قد وفّقت في استكمال ما كان في التّحقيق الأوّل من أمور. وحسبي الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم. وصلّى الله وسلّم على نبيّه

محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: الدّراسة.

أوّلاً: ابن هشام الأنصاريّ: سيرته ومصنّفاته.

هو الإمام ، أبو محمّد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاريّ، جمال الدّين، المشهور بابن هشام[1]، المولود في القاهرة سنة (٧٠٨هـ)، والمتوفّى فيها سنة (٧٦١هـ) تلقّى العلمَ على يد مجموعة من العلماء منهم: تاج الدّين الفاكهانيّ (ت٧٣١هـ)[2]، وبدر الدّين بن جماعة (ت٧٣٣هـ)[3]، وابن المرحِّل شهاب الدّين عبد اللّطيف (ت٧٤٤هـ)[4]، وتاج الدّين التّبريزي (ت٧٤٦هـ)[5]، وشمس الدّين بن السّراج (ت٧٤٦هـ)[6]، وسمع من أبي حيَّان ديوانَ زهير بن أبي سُلمى ولم يلازمه، ولم يقرأ عليه وكان كثير المخالفة له شديد الانحراف عنه[7]، وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم منهم: ابن الملّاح الطّرابلسي[8]، وعليّ بن أبي بكر الباليّ (ت٧٦٧هـ)[9]، وولده محبّ الدّين ابن هشام (ت٧٩٩هـ)[10]، وابن إسحاق الدّجويّ (ت٨٠٣هـ)[11].

ويكفي هذا العالم من الثّناء ما ذكره ابن خلدون عنه (ت٨٠٨هـ)، إذ قال: (مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تآليف رجل من أهل صناعة العربيّة من أهل مصر يعرف بابن هشام، ظهر من كلامه فيها أنّه استولى على غايةٍ من مَلَكَةِ تلك الصنّاعة لم تحصل إلّا لسيبويه، وابن جنّي وأهل طبقتهما؛ لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفنّ وتفاريعه، وحسن تصرّفه فيه، ودلّ ذلك على أنّ الفضل ليس منحصرًا في المتقدِّمين، سيّما مع ما قدّمناه من كثرة الشّواغب بتعدّد المذاهب والطّرق والتآليف، ولكن فضل الله يؤتيه من يشاء، وهذا نادر من نوادر الوجود)[12].

وقال عنه أيضًا: (ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوانٌ من مصر، منسوب إلى جمال الدّين بنِ هشامٍ من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصّلة...، فوقفنا منه على علم جمٍّ يشهد بعلوّ قدره في هذه الصنّاعة، ووفور بضاعته منها، وكأنّه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الّذين اقتفوا أثرَ ابن جنّي واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٍّ على قوّة ملكته واطّلاعه، والله يزيد في الخلق ما يشاء)[13].

لذا اهتمّ العلماء القدامى والمُحْدَثون، بمصادره فأثنوا عليها ثناءً عطرًا، فاهتمّوا بدراسة سيرته وآثاره وشرح مؤلّفاته وتلخيصها، ونظمها، والتّعليق عليها، وشرح شواهدها[14]؛ لذا لم أجد بي حاجة إلى الإسهاب في الحديث عنها أو دراستها.

ثانياً: رسالة إقامة الدّليل على صحّة التّمثيل وفساد التّأويل.

١- عنوانها.

ثَبَتَ عنوانُ الرّسالة على الورقة الأولى من نسخة مخطوط مكتبة جامعة الرياض للمخطوطات، وفي المقدّمة أيضاً، وهو: (إقامة الدّليل على صحّة التّمثيل وفساد التّأويل)، وثبت كذلك على الورقة الأولى من نسخة مخطوط مكتبة المتحف العراقي، وذكره ابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ) في كتابه الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثّامنة، وإن كان محقق الكتاب حرّف كلمة (التّمثيل)، فجعلها(النّحيل)[١٥]. وذكره الزَّبيدي في كتابه تاج العروس وسمّاه بـ(رسالة الدّليل)[١٦]. فالعنوان الّذي أثبته ابن هشام لهذه الرّسالة هو(إقامة الدّليل على صحّة التّمثيل وفساد التّأويل). والله تعالى أعلم.

٢-نسبتها.

لو اطّلعنا على كتب التّراجم الّتي ترجمت لابن هشام الأنصاريّ، وبحثنا فيها عن رسالة: إقامة الدّليل على صحّة التّمثيل وفساد التّأويل؛ لما وجدنا لها أثرًا إلّا في كتاب واحد وهو: الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر العسقلانيّ[١٧]، ولو بحثنا في كتب المعاجم لوجدنا إشارة إليه في كتاب تاج العروس لمرتضى الزَّبيدي، إذ قال: (وضَّحَ الشّيخُ ابنُ هشَام في رسالة الدّليل بأنَّ أصالة النُّون هو الصّحيح... وأطَال في بسطه)[١٨]. فهذان دليلان على إثبات نسبة الكتاب إلى ابن هشام الأنصاريّ، وقد أشار إليهما أستاذنا الفاضل-رحمه الله تعالى- وهناك دليلان آخران:

أحدهما: أنّه ذكر في رسالته إقامة الدّليل، المسألة الزّنبُوريّة الّتي جرت بين سيبويه والكسائيّ، وذكر فيها أنّه ذكرها في كتابه الكبير، قواعد الإعراب، وهو يعني به، مغني اللّبيب، والمسألة مذكورة فيه، وقوله:(كتابي الكبير) تسمية أخذت من مقدّمته على مغني اللّبيب، الّذي ذكر فيه المقدّمة الصّغرى وهو الإعراب عن قواعد الإعراب، إذ قال: (وَوضعت هذا التّصنيف على أحسن إحكام وترصيف، وتتبّعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطّلاب فأوضحتها ونقّحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها، فدونك كتاباً تشدّ الرّحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرِّجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، وممَّا حثّني على وضعه أنّني لما أنشأت في معناه المقدّمة الصُّغرى المسمَّاة بـ (الإعراب عن قواعد الإعراب) حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطّلاب، مع أن الّذي أودعته فيها بالنّسبة إلى ما ادّخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بَحر، وها أنا بائح بما أسررته، مُفيد لما

قَرّرته وحرّرته، مقرّب فوائده للأفهام، واضع فرائده على طرف الثّمام؛ لينالها الطّلاب بأدنى إلمام)[١٩].

والآخر: ما ذكره ابن هشام في رسالته: إقامة الدّليل، أنّ سيبويه لا يورد في كتابه الأمور المستبعدة جدّاً؛ ولهذا لم يورد أشياء كثيرة أوردها غيره، كالنّصب بـ(لم)، والجزم بـ(لن)، وأصرّ على مخالفة عليّ بن حمزة الكسائيّ، إذا جاز: فإذا هو إيّاها، وهذا القول ذكره في كتابه مغني اللّبيب، إذ قال: (وأمّا فإذا هو إيَّاهَا-إن ثبت- فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بـ(لن)، والنّصب بـ(لم)، والجرّ بـ(لَعَلَّ)، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلّم بعض العرب به)[٢٠].فهذان دليلان يضافان إلى الدّليلين اللّذين ذكرتُهما؛ لذا أنا مطمئنّ إلى أنّ رسالة (إقامة الدّليل على صحّة التّمثيل وفساد التّأويل) تأليف جمال الدّين أبي محمّد عبد الله بن هشام الأنصاريّ. والله تعالى أعلم.

٣- مادّتها.

الّذي يقرأ العنوان يفهم منه أنّه عامّ في اللغّة العربيّة في الصّرف أو في النّحو، أو في اللّغة عمومًا، ولكن عند قراءة الورقة الأولى من الرّسالة يتيقّن القارئ أنّها مختصّة بعلم الصّرف، فقد جاءت لتشرح لنا قول ابن مالك في كتابه (تسهيل الفوائد):(ولا يُستْبْقى-دونَ شُذوذٍ في هَذا الجمعِ مع أربعةِ أصولٍ- زائدٌ إلّا أنْ يكونَ حرفَ لينٍ رابعاً). وذكر ابن هشام أنّ شارحي كتاب تسهيل الفوائد لم يتعرّضوا لقول ابن مالك: (دون شذوذ)؛ ممّا دفعه إلى أن يؤلّف هذه الرّسالة، فذكر لهذا القول ثلاثة أمثلة: وهي: عَنَاكِبِيْت، وَعَبَاقِريّ، وَتَخْرَبُوت. ثمّ إنّ معترضًا اعترض عليه ما قدّمه من الأمثلة؛ فألزم ابنَ هشام التّفصيلَ للمسألة بما يناسبها، ثمّ ذكر أصالة الحروف وزيادتها فيها، ثمّ ذكر الأقوال الّتي ذكرت في: أسطوانة، وعشوزن.

إذن مادّة الرّسالة: شرح وتوضيحٌ لما قاله ابنُ مالك في كتابه التسهيل: (ولا يُسْتَبْقى-دونَ شُذوذٍ في هَذا الجمعِ مع أربعةِ أصولٍ- زائدٌ إلّا أنْ يكونَ حرفَ لينٍ رابعًا) ودراسةٌ لأصالة وزيادة الحروف في: عَنْكَبُوت، وَتَخْرَبوت، وياء عَبَاقِريّ، ودراسة أوزان: أسطوانة، وعشوزن.

٤- نسخها.

اعتمدت في تحقيق رسالة (إقامة الدّليل على صحّة التّمثيل وفساد التّأويل)، لابن هشام الأنصاريّ، على ثلاث نسخ، وهي:

النّسخة الأولى: نسخة الأصل، ورمزت لها بالحرف(أ)، وهي مصوّرة عن أصل محفوظ في مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات، تقع في ضمن مجموع رقمة(٨٠٦/ مجامع)، ١٩×١٤سم، في النّحو والصّرف، تبدأ بالورقة(٦٥)، وتنتهي بظهر الورقة(٧٣)، وهي

في أربع ورقات، مجموع صفحاتها ثماني صفحات، في كلّ صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا تقريبًا، وفي كلّ سطر أربع عشرة إلى خمس عشرة كلمة تقريبًا، عليها حواشٍ قليلة، كُتبت بخطّ النّسخ، وخطّها جميل، وقد خلت من السّقط و التّحريف والتّصحيف إلّا في مواضع قليلة، ناسخها مجهول، وسنة النّسخ كذلك، ذُكر فيها عنوان الرّسالة، واسم مؤلّفها، وذُكر في المقدّمة اسم المؤلّف كاملًا، وقد نسخت بعد وفاة المؤلّف؛ إذ ذكر النّاسخ بعد ذكر اسم المؤلّف قوله: رحمه الله تعالى.

النّسخة الثّانية: النّسخة المرموز إليها بالحرف(ب)، وهي مصوّرة عن أصل محفوظ في مكتبة المتحف العراقيّ، قسم المخطوطات، تقع في ضمن مجموع رقمه(٣٨٣٩)، اللّغة العربيّة، تبدأ بوجه الورقة(٢٨٧)، وتنتهي بوجه الورقة(٢٩٦)، ورقها قديم جدًّا، وفيها كثير من السّقط، وقد أضاف النّسّاخ إليها ما سقط منها والدّليل على ذلك أنّها بخط مغاير لخط النّص، وهي في ستّ ورقات، مجموع صفحاتها اثنتا عشرة صفحة، في كلّ صفحة عشرون إلى واحد وعشرين سطرًا، في كلّ سطر تسع إلى عشر كلمات تقريبًا. كتبت بخط النّسخ، سقطت منها الورقة الأخيرة، وفيها تحريف وتصحيف، أشرتُ إليهما في المقابلة بين النّسخ، وقد نسخت في حياة المؤلّف، إذ قال ناسخُها-بعد ذكر العنوان، واسم المؤلّف قوله: (أيّده الله تعالى)، ولهذه النّسخة نسخة أخرى مصوّرة محفوظة في مكتبة المدينة المنوّرة في الجامعة الإسلاميّة، بالمملكة العربيّة السّعوديّة، رقمها(٥١٠٧/ ٢)مجاميع؛ لذا لا أجد بي حاجة إلى وضع رمز لها وبيان وصفها.

النّسخة الثّالثة: النّسخة المرموز إليها بالحرف(ج)، وهي مصورة عن أصل محفوظ في مكتبة جامعة الرّياض بقسم المخطوطات، تقع في ضمن كتاب في الصّرف رقمها(٧٢٢)، خلت من اسم المؤلّف، وعنوان الرّسالة، ورقها قديم جدًّا، تبدأ بوجه الورقة(١)، وتنتهي بوجه الورقة(٧)، وهي في أربع ورقات، مجموع صفحاتها ثماني صفحات، في كلّ صفحة أربعة وعشرون إلى خمسة وعشرين سطرًا، في كلّ سطر عشر إلى إحدى عشرة كلمة تقريبًا، كُتبت بخط النّسخ، فيها تحريف وتصحيف، وسقط، أشرت إليه في المقابلة بين النّسخ، وقد سقطت الورقة الأخيرة منها، لا يوجد عليها تعليقات، وعليها تملّك عليّ بن إبراهيم سنة(١١١٣هـ)، واسم النّاسخ مجهول، وسنة النّسخ كذلك.

أما المنهج المتّبع في التّحقيق فيقوم على الآتي:-

١.أجريت المقابلة بين نسخ الكتاب الثّلاث، الأصل(أ) و(ب)، و(ج)، وأشرت إلى الفروق في الحاشية، وأثبتُّ التّحريفات والتّصحيفات

والأخطاء ومواضع التّكرار والسّقط.

٢.وردت في النّص آية واحدة خرّجتها، وحصرتها بين قوسين مزهّرين، وذكرت ما ورد فيها من قراءات مع ذكر قرّائها.

٣.عرّفتُ بالأعلام الواردة أسماؤهم في الرّسالة، ما أمكن ذلك، وأشرت إلى مصادر تراجمهم.

٤.ذكرت الآراء الصّرفيّة بين البصريّين والكوفيّين والمسائل الخلافيّة الّتي ذكرها المؤلّف، سواء أصرّح بالخلاف أم لَم يصرِّح به بالرّجوع إلى كتب الخلاف.

٥.نسبتُ الأقوال الّتي وردت في الرّسالة إلى أصحابها ما أمكن، وما لَم أقف عليه نبّهتُ عليه في الحاشية.

٦.أشرت إلى بدء كلّ صفحة من المخطوط الأصليّ، ورمزت لوجه الورقة بالرّمز (و) مع رقمها [رقمها/ و] ولظهرها بالرّمز (ظ) مع رقمها أيضاً [رقمها/ ظ].

٧.ألحقتُ في ختام الدّراسة لهذه الرّسالة نماذج من صور الصّفحتين الأولى والأخيرة من كلّ نسخة من النّسخ الثّلاث.

صفحة العنوان من نسخة الأصل (أ)

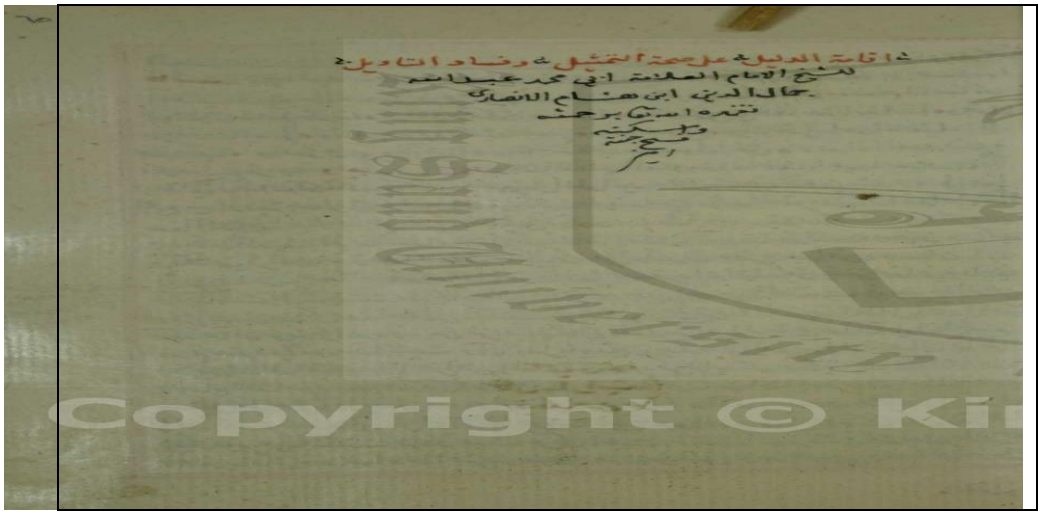

الصّفحة الأولى من نسخة الأصل (أ)

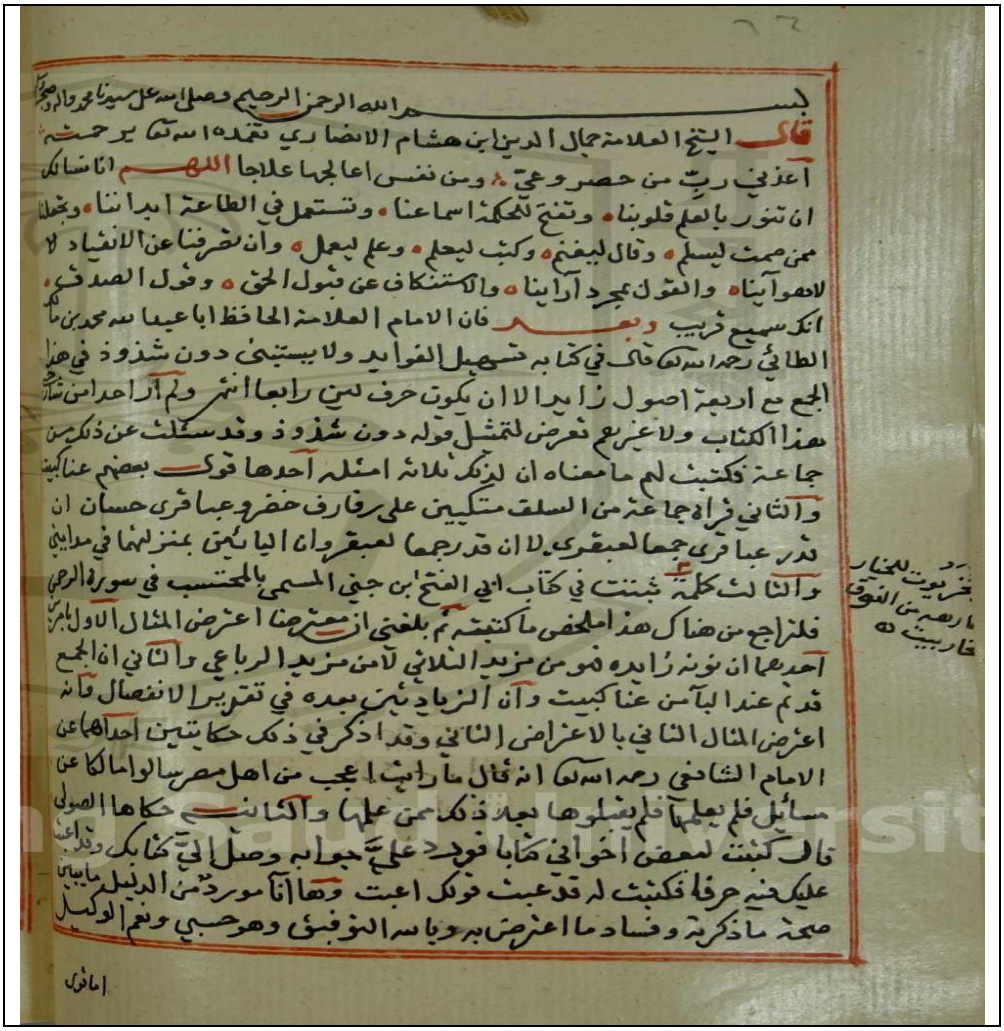

الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل (أ)

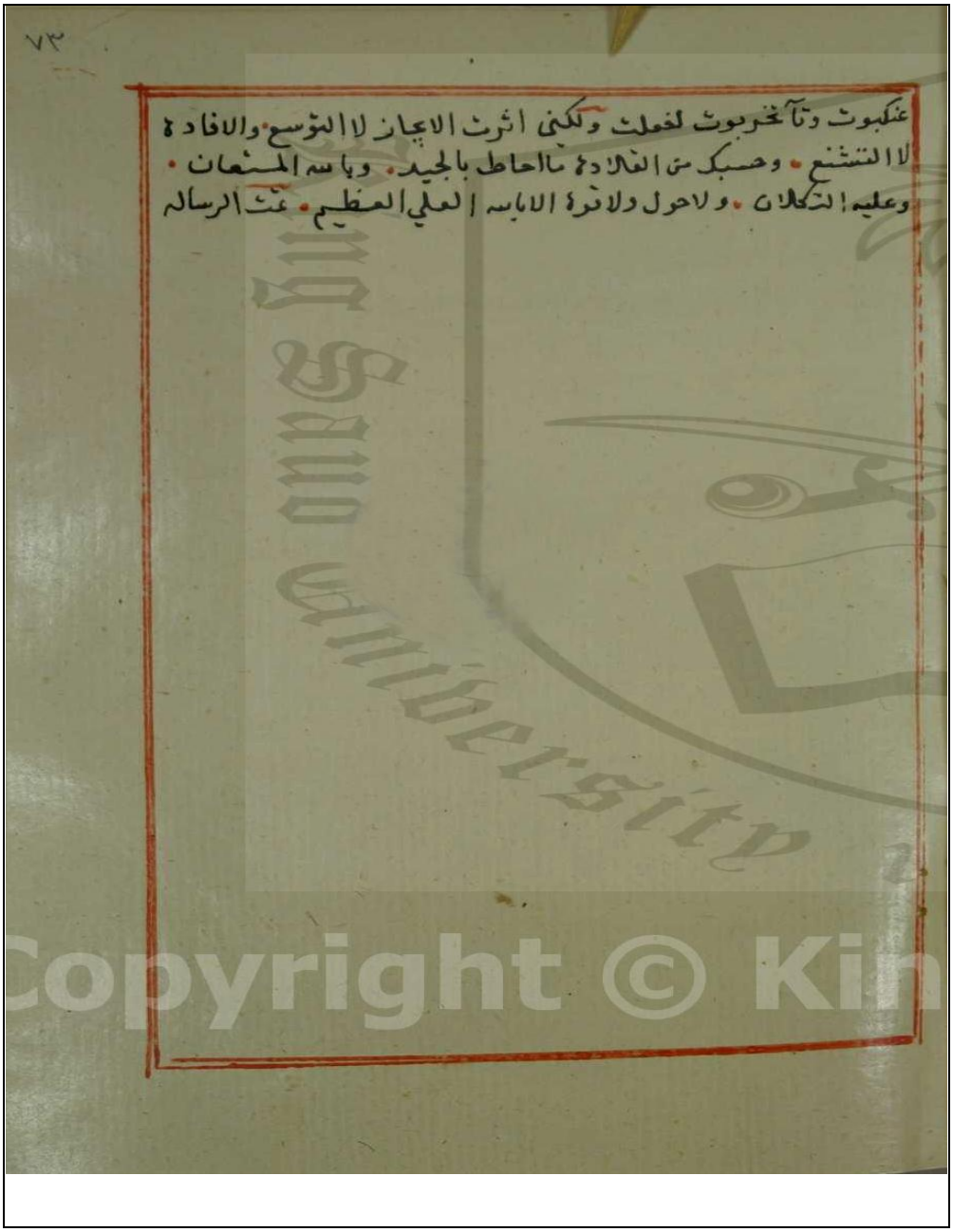

صفحة العنوان من النّسخة (ب)

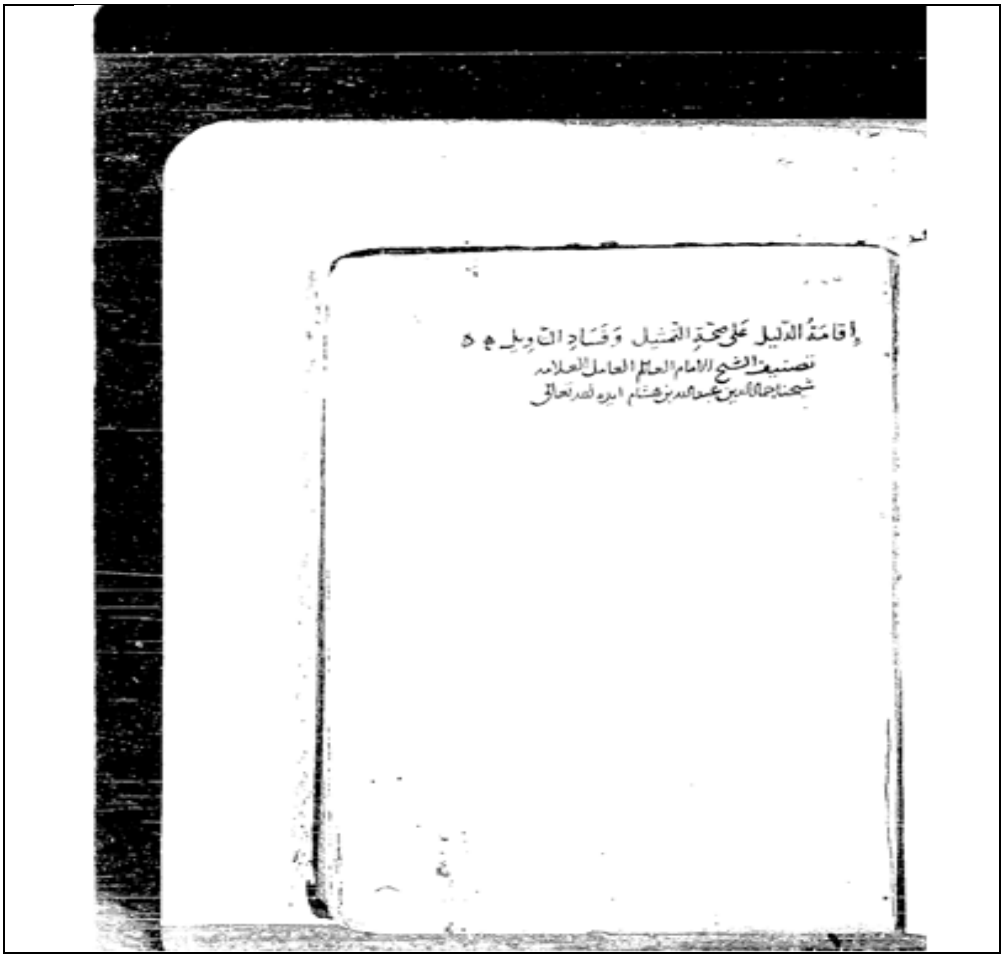
إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل
تصنيف الشيخ الامام العالم العامل العلامة
شهاب الدين عبد الله بن هشام الدين رحمه الله تعالى

الصّفحة الأولى من النّسخة (ب)

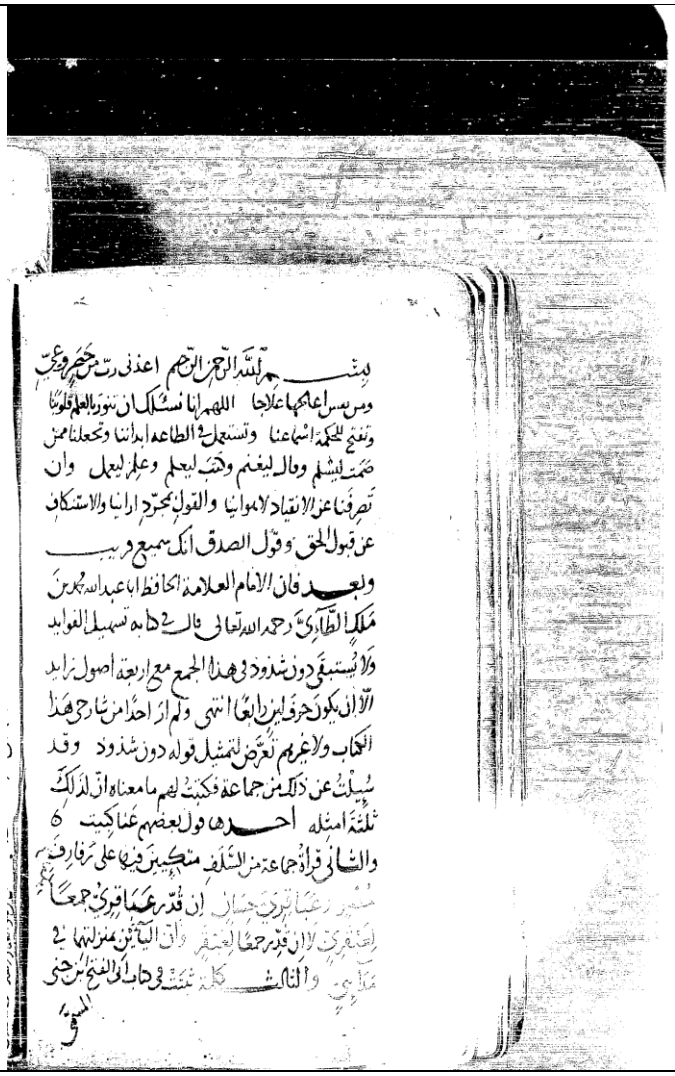

الصفحة الأولى من النسخة (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم انا نسئلك ان تنور بالعلم قلوبنا وتفتح للحكمة اسماعنا وتستعمل
في الطاعة ابداننا ونجعلنا ممن سمت لنيل وقال لنعم وكتب ليعلم وعلم ليعمل
وان نصرف عنا عز الانقياد لاهوائنا والعول بجرد رائينا والاستكاف
عن قبول الحق وقول الصدق انك سميع قريب وبعد قال الامام
العلامه الحافظ ابا عبد الله محمد بن مالك الطائي رحمه الله تعالى قال في تمامه
تسهيل الفوائد ولا تلتفتي دون شد ود في هذا الجمع مع اربعة اصول
زائدا لا ان يكون حرف لين رابعا فصاعدا ولم ار احدا من شراح هذا الكتاب
ولا غيرهم لتمثيل قوله دون شد ود وقد سئلت عن ذلك جماعة فكتبت
ما معناه ان لذلك ثلاثة امثلة احدها قول بعضهم عنا كبيت الكتاب
قراءة جماعة من السلف متكئين فيها وفارف خضر وعبقري حسان
ان قدر عبا قرى جمعا لعبقرى لا ان قدر جمعا لعبقر وان الحذاق اليابن
ميز لنا في معانيهن والثالث كلمة ثبت في كتاب ابي الفتح ابن جني المسمى
بالمحتسب في سورة الرحمن عز وجل فلم ار احدا ممن هناك هذا التخصيص ما كتبته ثم
بلغني ان معترضا اعترض المثال الاول بامرين احدهما ان مؤنثه زايده
فهو من مزيد الثلاثي لا من مزيد الرباعي والثاني ان الجمع قد تم عند اليابن
عناكيب وان الزيادتين بعده في تقدير الانفصال وانه اعترض المثال
الثاني بالاعتراض الثاني وقد اذكرني ذلك حكايتين احداهما عن الامام
الشافعي رحمه الله انه قال ما رايت اعجب من اهل مصر سالوا ملكا عن مسايل
فلم يعلمها فلم يقبلوها بعد ذلك ممن علمها والثانية حكاها الصولي
قال كتب لبعض اخواني كتابا فورد على جوابه وصل الى كتابك وقد اعبت
عليك فيه حرفا فكتب له قد عبت عليك قولك اعبت وبها انا مورد
من الدليل ما شهد به صحة ما ذكرته وفساد ما اعترض به وبالله التوفيق
وهو حسبي ونعم الوكيل اما قول المعترض ان مؤنثه عنكوت زايدة فمخالف
لنصوص الائمة سيبويه وغيره والمقتضى الدليل الخ وبيان الاول ان

سيبويه

الصّفحة الأخيرة من النّسخة (ج)

المبحث الثّاني: تحقيق الرّسالة:

بسم الله الرّحمن الرّحيم وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم[٢١] قال الشّيخُ العلاّمةُ جمالُ الدّين ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ -تغمّده اللهُ تعالى برحمته:

عِـــذْني رَبِّ مِـــن حَصْـــرٍ وَعِـــيٍّ
ومِـن نَفْـسٍ أُعالجُهـا عِلاجَـا[٢٢]

اللّهمّ إنّا نسألكَ أن تنوّر بالعلم قلوبَنا، وتفتحَ للحكمةِ أسماعَنا، وتستعملَ في الطّاعة أبدانَنا، وتجعلنَا ممّن صَمَتَ ليسلمَ، وقالَ ليغنَمَ، وكتب

ليعلمَ، وعَلِمَ ليعملَ، وأنْ تَصْرِفنَا عن الانقياد لأهوائنا، والقول بمجرّدِ آرائنا[٣٣]، والاستنكافِ عن قبول الحقّ، وقول الصّدق، إنّكَ سميعٌ قريب. وبعدُ، فإنّ الإمامَ العلاّمةَ الحافظَ أبا عبد الله، محمّد بن مالكٍ الطّائيّ[٣٤]-رحمه الله تعالى- قال في كتابه (تسهيل الفوائد)[٣٥]: (ولا يُسْتَبْقى- دونَ شُذوذٍ في هذا الجمعِ مع[٣٦]أربعةِ أصول- زائدٌ إلّا أنْ يكونَ حرفَ لينٍ رابعًا)[٣٧]انتهى. ولم أرَ أحدًا مِن شارحي هذا الكتاب[٣٨]، ولا غيرِهم تعرّض[٣٩] لتمثيل قوله:(دون شذوذ). وقد سُئلتُ عن ذلكَ مِن[٤٠]جماعةٍ؛ فكتبتُ لهم[٤١] ما معناه أنّ لذلك ثلاثةَ أمثلةٍ:

أحدها: قول بعضهم: عَنَاكِبِيْت[٤٢].

والثّاني: قراءة جماعة من السّلف[٤٣]: { متّكئين[٤٤] على رَفَارِفَ[٤٥]خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيّ[٤٦]حِسَان}[٤٧]، إن قدّر: عَبَاقِرِيّ، جمعاً لـ(عَبْقَرِيّ)، لا إن قدّر جمعاً لـ(عَبْقَر)[٤٨]، وإنّ الياءين بمنزلتهما في (مدائنيّ)[٤٩].

والثّالث: كلمة[٥٠]، ثبتت[٥١] في كتاب أبي الفتح ابنِ جنّي[٥٢]، المسمّى بـ(المحتَسَب)[٥٣]، في سورة الرّحمن[٥٤]، فلتراجع من هناك[٥٥]. هذا ملخّص ما كتبتُه. ثمّ بلغني أنّ معترضًا اعترض المثالَ الأوّلَ[٥٦] بأمرين:

أحدهما: أنّ نونه[٥٧] زائدة، فهو مِن مزيد الثّلاثيّ لا مِن مزيد الرّباعيّ.

والثّاني: أنّ الجمعَ قد تمّ عندَ الباء مِن: عَنَاكِبِيْت[٥٨]، وأنّ الزّيادتين بعده في تقدير الانفصال.

وأنّه اعترضَ المثالَ الثّاني[٥٩] بالاعتراض الثّاني[٦٠]، وقد أذكرني ذلك حكايتين:

إحداهما: عن الإمام الشّافعيّ[٦١]-رحمه اللهُ تعالى[٦٢]- أنّه قال: (مَا رأيتُ أعجبَ من أهل مصر سألوا مالكًا[٦٣]عن مسائلَ فلم يَعلمْها، فلم يقبلوها بعدَ ذلك ممّن عَلِمَها)[٦٤].

والثّانية: حكاها الصّوليُّ[٦٥]قال: (كتبتُ لبعض إخواني كتاباً فورد عليَّ جوابُه: وصل إليّ كتابُكَ وقد أعبتُ عليكَ فيه حرفاً؛ فكتبتُ إليه: قد عبتُ عليك قولَكَ: أعبتُ)[٦٦].

وها أنا موردٌ من الدّليل ما يبيّن صحّة ما ذكرتُه[٦٧]، وفساد ما اعترضَ به. وباللهِ التّوفيق، وهو حسبي ونعم الوكيل.[٦٦/ و].

أمّا قول المعترض: إنّ نون: عَنْكَبُوت، زائدة[٦٨]، فمخالف لنصوص الأئمّة سيبويه وغيره، ولمقتضى الدّليل، وبيان الأوّل أنّ سيبويه استدلّ على أنّ التّاء منه زائدة بأنّها لو كانت أصلًا لكان من مزيد الخماسيّ، والخماسيّ لا يكسّر إلّا على استكراه، و: عناكب، كثير في كلامهم[٦٩].

قلتُ: ولزيادة التّاء دليل آخر وهو سقوطها من: العَنْكب، والعَنْكباء، وهما بمعناه[٧٠]، وذكرهما[٧١] الفارسيُّ[٧٢] في (الإيضاح)[٧٣] في باب

تحقير بنات الأربعة[٦٤].

وقال الجرجانيُّ[٦٥]:(تقول[٦٦] في تحقيره: عُنَيْكِب، وفي تكسيره: عناكب؛ لأنّ تركيبه من: عَنْكَبَ)[٦٧]، وقال الزُّبيديُّ[٦٨]-في كتاب الأبنية[٦٩]- : وزنه: فَعْلَلُوت[٧٠]، وكذا قال ابن عصفور[٧١] في ممتعه[٧٢]، وقال ابن الضّائع[٧٣]: نون: عَنْكَبُوت، أصليّة[٧٤]، إذ لا دليل على زيادتها، وجعله[٧٥] بعضُهم ثلاثيَّ الأصل[٧٦]واشتقّه من: العُكُوب، وهو الغبار[٧٧]، وهذا خطأ؛ لما فيه من البعد، ولو كان قريبًا لكان جمعه على[٧٨]: عَنَاكب، دليلًا على أنّه[٧٩] ليس منه.

وبيان الثّاني من وجهين:

أحدهما: أنّا استقرينا فوجدنا النّونَ الواقعةَ في الحشو[٨٠] لا يحكم بزيادتها إلّا في إحدى صور ثلاث[٨١]:

الأولى: أن تكون ساكنة في كلمة خماسيّة بين اثنين قبلها واثنين بعدها، نحو: غَضَنْفَر[٨٢]، وعَقَنْقَل[٨٣].

والثّانية: أن تسقطَ في الاشتقاق كالنّون في: حَنْظَلٍ[٨٤]، وسُنْبُل، فإنّها ساقطة في قولهم: حَظِلَتِ الإبلُ، إذا آذاها أكل الحنظل[٨٥]، وأَسْبَلَ الزّرعُ[٨٦].

والثّالثة: أن يكون الحكم بأصالتها مقتضيًا للزوم عدم النّظير، وذلك كالنّون في: كَنَهْبَل[٨٧]، وعُرُنْد[٨٨]، وإصْفَعِنْد[٨٩]، وهُنْدَلِع[٩٠]، إذ ليس في الرّباعيّ: فُعُلّ، ولا في الخماسيّ: فَعَلُّل، ولا في الأبنية ذو ستّة أصول، وعَنْكَبوت، ليس شيئًا[٩١] من هذه الأنواع، فإن قلتَ: بل هو من باب: حَنْظَل، وسُنْبُل، وذلك أنّه من: العَكُوب، وهو الغبار، قلتُ: كذا زعم بعض اللّغويّين[٩٢]، وهو فاسد؛ لضعف هذا الاشتقاق لبعد معناه، ولو فتحنا هذا الباب لصرنا إلى القول: بأنّ جميع الألفاظ مشتقٌّ بعضها من بعض؛ لإمكان مثل هذا الاشتقاق البعيد في الجميع، وليس ذلك ممّا يرضاه المحصّلون[٩٣]، وقد نسب هذا القول لسيبويه[٩٤]، وأبي إسحاق الزّجّاج[٩٥]، وسيبويه منه بريء[٩٦]، فأمّا أبو إسحاق فقد أسرف في ذلك في كتابه الّذي سمّاه[٦٧/ ظ] بالاشتقاق الكبير[٩٧].

الوجه الثّاني من الوجهين الدّالّين على أصالة نون: عَنْكَبُوت، قول العرب في جمعه: عَنَاكِب، وذلك مشهور حتّى إنّه في نظم الدّرة الألفيّة[٩٨] قال ناظمُها[٩٩]: وَعَنْكَبُوت، جَمعُه: عَنَاكِب[١٠٠]....

ووجه الدّليل أنّ النّون لو كانت زائدة لقيل في الجمع: عَكَايِيْت، وذلك لم يَقلْهُ أحدٌ، ووجه اللّزوم أنّ القاعدة في بابي التّكسير والتّصغير أنّه يجب في تكسير الاسم المزيد فيه، وتحقيره تقليل الحذف منه بحسب الإمكان؛ ولهذا وجب أن يكون المحذوف من: حَيْزَبُون[١٠١]، الياء؛ فيقال: حَزَايِيْن؛ لأنّهم لو حذفوا الواو فقالوا: حَيَازِبْن؛ لانْخَرَمتِ[١٠٢] البِنْيَة، ووجب أن يحذف الياء

فيقال[١٠٣]: حزابن[١٠٤]، وهذه المسألة في المختصرات الصّغيرة[١٠٥]، حتّى إنّها في الخلاصة[١٠٦] قال ناظمُها[١٠٧]:وَالياءَ لا الواوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا...كـ:(حَيْزَبُونٍ) فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا[١٠٨]؛ وهذه كتب يحفظها الصّبيان، فما أقبح بالإنسان أن يجهلَ شيئًا ممّا فيها.

وأمّا قوله: إنّ زيادتي: عنكبوت، في تقدير الانفصال فمردود من جهات:

إحداها: أنّ الزّياداتِ الّتي في تقديرِ الانفصالِ محصورةٌ في زوائدَ بعينها ليس هذا منها، وهي مسطورة في المختصرات، كالخلاصة والكافية[١٠٩].

والثّانية: أنّ كون الزّيادة في تقدير الانفصال إنّما هو معتبر في باب: التّصغير، دون باب: التّكسير، ألا ترى أنّك تقول في تصغير: لَوْدَعِيّ[١١٠]، وقَاصِعَاء[١١١]، وحَنْظَلَة: لُوَيْدَعِيّ، وقُوَيْصِعَاء، وحُنَيْظلة، فتثبّت الزّيادات، ولو كسرتهنّ لقلتَ: لَوَاذِع، وقَواصِع، وحَنَاظِل؛ فحذفتهنّ حذفاً واجباً، لا يختلف في ذلك بصريٌّ ولا كوفيٌّ، ولا متقدّم ولا متأخّر، ولو أنّ قائلًا قال: لَوَاذِع، وقَواصِعَاء، وحَنَاظِلة، واحتجّ لذلك بأنّ هذه الزّيادات في تقدير الانفصال لكان ما ذكره منكرًا من القول وزورًا.

والثّالثة: أنّه يلزم هذا القائل تخطئة الأئمّة[١١٢] إذ جمعوه على: عَنَاكِب[١١٣]، بل تخطئة العرب؛ لأنّهم جمعوه كذلك[١١٤]، ووجه اللّزوم أنّهم -على زعمه- حذفوا الزّيادتين اللّتين في تقدير الانفصال[١١٥].

وأمّا قوله: إنّ الزّيادة[١١٦]في: عباقريّ، في تقدير الانفصال؛ فقد-لعمري- نصّوا على أنّ الياء المشدّدة في تقدير الانفصال، ولكن في باب: التّصغير، دون باب: التّكسير-كما قدّمنا[١١٧]- والفرق بين البابين أنّ التّكسير أثقل من التّحقير؛ فخُصّ بمزيد التّخفيف[١١٨]، ولولا أنّ السّماع ورد بـ(عباقريّ)،لم نتفوّه به ولكنّه ورد[٦٨/ و] فوجب قبوله، وهي قراءة عثمان-رضي الله عنه- ونصر بن عاصم[١١٩]، والجَحْدَريّ[١٢٠]، ومالك بن دينار[١٢١]، وأبي طعمة[١٢٢]، وابن محيصن،[١٢٣] وآخرين[١٢٤]، ورويت عن رسول الله-صلّى الله عليه وسلّم- ذكر ذلك كلّه الإمامُ أبو بكر بن مجاهد[١٢٥] - رحمه الله تعالى-في كتابه الشّواذ[١٢٦]. وإنّما الّذي كان يمكن الاعتراض به ما أشرتُ أنا إليه في الجواب الّذي كتبته من أنّه يجوز أن يكون جمعًا لـ(عَبْقَر) فيكون: عَبْقَر، وعَبَاقِر، كـ(جَعْفَر، وجَعَافِر)، ثمّ نسب إليه مع بقاء صيغة الجمع شذوذًا[١٢٧]، كما قيل في النّسب إلى مدائن: مدائنيّ. وقد رأيتُ الزّمخشريَّ[١٢٨] ذكر هذا الوجه، ولم يذكر سواه[١٢٩]، وهو عندي بعيد، بل باطل، أمّا بعده فلأنّ الّذين قرؤوا بذلك قرؤوا: {رَفَارِفَ} بالجمع، فالظّاهر أنّهم أرادوا ازدواج الجمعين وتناسب المتعاطفين[١٣٠]، وعلى

هذا التّأويل يكون: عباقريّ، مفردًا، كـ(مدائنيّ)، لا جمعًا كـ:(كراسيّ)، ولأنّه وُصِفَ بـ(حِسَانٍ)، وهو جمع، كما وُصِفَ: (رفارف) بـ(خُضْرٍ)، وهو جمع. فإن ذهبت إلى أنّ: حِسَانًا، صفةٌ للمتعاطفين جميعًا، لا للمعطوف[١٣١] وحده -مع دعواك أنّه مفرد على أن يكون بمنزلة قولهم[١٣٢]: شَابَتْ مَفَارِقُه[١٣٣]، وقوله[١٣٤]:

أيا لَيلةً خُرْسَ الدّجاجِ سَهِرْتُها[١٣٥] .....

على قول مَن يرى أنّ: خُرْسًا، جمع: خَرْسَاء[١٣٦]- فقد تجاوزت حدًّا[١٣٧]وتعسّفت جدًّا، وقلتَ ما لا يرتضيه مرتضٍ، وخرجتَ عن الظّاهر لغير مقتضٍ. وأمّا بطلانه فلأنّ القارئين بذلك قرؤوا بمنع الصّرف[١٣٨]، ولا سبيل لذلك، إذا كان من باب: مدائنيّ، وإنّما يتأتّى إذا قدّر أنّه من باب: كُرْسِيّ، وكَرَاسِيّ، فإن قلتَ: مَنْعُ الصّرف مشكلٌ على قولك أيضًا[١٣٩]؛ لأنّ الجمع الّذي يستحقّ منع الصّرف هو الّذي بعد ألفه حرفان، كـ:(مَسَاجِد، وَدَوَابّ، وَجَوارٍ)، أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو: دَنَانِير، وَطَوَاوِيْس[١٤٠].، قلتُ: الجمع المستحقّ لمنع الصّرف هو صيغة منتهى الجموع، والغالب أن تأتي على أحد ثلاثة أوجه: الوجهين المذكورين[١٤١]، ومفاعلة، كـ:(مَلائِكة، وفَرَازِنَة[١٤٢]، وربّما ورد على وجهٍ خارجٍ عن الثّلاثة؛ فيستحقّ أيضًا منع الصّرف حينئذٍ؛ لكونه لا نظير له في الآحاد، ويكون الشّذوذ في الصّيغة لا في منع الصّرف، فلذلك قرئ: عباقريَّ، ممنوعَ الصّرف، وكذلك تقول في قول من قال: عَنَاكِبِيْت، وإنّما صرف، نحو: مَلَائِكَة، وفَرَازِنَة؛ لموازنته للآحاد من نحو: طَوَاعِيَة، وَكَرَاهِيَة، لا لأنّه ليس صيغة[٦٩/ ظ] منتهى الجموع، ولهذا قال النّحويّون[١٤٣]: شرط الجمع المانع من الصّرف أن يكون على صيغة منتهى الجموع[١٤٤]، وأن يكون بغير الهاء، وذلك دليل على أنّ الّذي بالهاء من صيغ منتهى الجموع منصرف[١٤٥]، فإن قيل: وكذا يدلّ اقتصارهم على ذكر: مَفَاعِل، ومَفَاعِيْل، على أنّ ما عداهما ليس من صيغ منتهى الجموع؛ فيخرج عن ذلك نحو: عناكبيت، قلت: لا؛ لجواز أن يكون اقتصارهم عليهما؛ لندور ما عداهما، ولعلّ أكثرهم أو كثيرًا منهم لم يطّلع على غيرهما. ومثل: عناكبيت، وعباقريّ، في استحقاق منع الصّرف، وفي صحّة التّمثيل به لمسألة التّسهيل، قول بعضهم[١٤٦]: تَخْرَبُوت، وَتَخَارِبِيْت، وهذه هي الكلمة الثّالثة الّتي أحلتها على الكشف من كلام أبي الفتح[١٤٧]. والتّخربوت: النّاقة الفارهة، وتاؤها أصليّة[١٤٨]، فلا تتوهّم[١٤٩] زيادتها[١٥٠]، كما توهّم مَن توهّم زيادة نون : عَنْكَبُوت؛ لأنّا لا نحكم بزيادة حرف إلّا بثبت، وكذلك سائر ما يدّعى فيه خلاف الأصل، لا يجوز ادّعاؤه ببادي النظر، بل لا بدّ

من اعتبار القواعد الّتي أصّلها العلماء. فمن أراد إتقان أحكام الزّوائد، فليتأمّل باب ذي الزّيادة من شافية ابن الحاجب[١٥١] -رحمه الله تعالى- فإنّه لا نظير له في تحقيق هذا الأمر. وممّن نصّ على أصالة تاء: تَخْرَبُوت، ابن سيده[١٥٢]، قال في كتابه (المحكم)[١٥٣] في باب الرّباعيّ من باب الخاء المعجمة: وناقةٌ تَخْرَبُوت، خيارٌ فارهة[١٥٤]، (وإنّما قُضِيَ على التّاء الأولى بأنّها أصلٌ؛ لأنّها لا تزاد[١٥٥] إلّا بثبت) انتهى بحروفه[١٥٦]. فإن قلتَ: أَيصُحّ التّمثيل لمسألة (التّسهيل) بـ(العَشَاوِز)، جمع: العَشَوْزَن[١٥٧]؟ قلتُ: لا؛ لأوجه، أذكرها بعد شرح هذه الكلمة.اعلم أنّهم اختلفوا في: عَشَوْزَن، على قولين[١٥٨]:

أحدهما: أنّ واوه ونونه زائدتان[١٥٩]، فوزنه: فَعَوْلَن، وهو قول المبرّد[١٦٠]، وعلى هذا فليس ممّا الكلام فيه؛ لأنّه من مزيد الثّلاثيّ، وجمعه: عَشَاوِز، لزومًا لا شذوذًا.

والثّاني: أنّ نونه أصليّة، وواوه زائدة؛ لإلحاقه بـ(سَفَرْجَل)؛ فوزنه: فَعَوْلَل، وهو قول سيبويه[١٦١]. وعلى هذا فهو من مزيد الرّباعيّ، وجمعه: عَشَازِن، لزومًا، لا: عَشَاوِز، إذ لا يحذف الأصليّ ويبقى الزّائد، ولكن ثبت في شعر مَعقل بن ضرار، وهو الشمّاخ[١٦٢]:

حَذَاها مِن الصّيْداءِ نعلاً طِراقُها ... حوامِي الكُراع المؤْيَدَاتُ العَشاوِزُ

فتمسّك المبرّد به لدعواه زيادة النّون، وقال: (لو كانت أصلاً لم يجز إلّا العَشَازِن)[١٦٣].[٧١/ و] وأجاب المنتصرون لسيبويه[١٦٤]، بأنّه إنّما قال: العَشَاوِز؛ لأنّ القافية اضطرّته إلى ذلك[١٦٥].

قال الإمامُ أبو العبّاس أحمدُ بنُ محمّدِ بن ولّاد[١٦٦]:(وهذا جائز في الشّعر، وهو نظير حذف نون (لكن) في قول النّجاشي[١٦٧]:

فَلَسْتُ بِآتِيْهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ... ولاكِ اسْقِنِي إنْ كانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[١٦٨]

ألا ترى أنّ سيبويه[١٦٩] قال في باب ما يحتمل الشّعرَ: إنّهم يحذفون فيه ما لا يحذف، يشبّهونه بما قد حذف، واستعمل محذوفًا، كقول العجّاج[١٧٠]:

قَوَاطِنًا مَكّةَ مِن وِرْقِ الحَمِي[١٧١]يريد الحمام، قال[١٧٢]: فالنّون من: عَشَوْزَن، محكوم بأنّها أصليّة، حتّى يجيء أمرٌ قاطع يبيّن أنّها زائدة، فأمّا هذا الموضع فهو موضع يجوز فيه حذف الأصل وليس بقاطع؛ لأنّه موضع اضطرار، ولو جمعنا: عشوزناً، لم نقل إلّا: عَشَازِن)، انتهى كلامُه[١٧٣] ملخّصًا.

إذا تقرّر هذا فنقول: التّمثيل بـ(عَشَاوِز) في جمع: عَشَوْزَن، معترض من جهات:

إحداها: أنّه لا يجوز إلّا في ضرورة الشّعر، كما صرّح به ابنُ ولّاد وغيره، فكيف يمثّل به لما ادّعى أنّه شاذّ؟ هذا إن حملناه على قول سيبويه، فأمّا إن فرغنا على قول المبرّد فلا يصحّ التّمثيل به من

وجهين:

أحدهما: أنّه من مزيد الثّلاثيّ.

والثّاني: أنّه قياسٌ لازمٌ لا شاذٌّ نادرٌ.

والثّانية: أنّ قول ابن مالك:(ولا يستبقى دون شذوذ في هذا الجمع مع أربعة أصول زائد)، يقتضي أنّه في الشّذوذ يجمع بين الأصول الأربعة وبين الزّائد، وَعَشَاوِز، ليس كذلك، إنّما فيه ثلاثة أصول وزائد.

والثّالثة: أنّ ابن مالك لو أراد الإشارة إلى هذا المثال لكان تصريحه بأنّهم قد يحذفون الحرف الأصليّ ويبقون الزّائد؛ أولى من اقتصاره على التّنبيه على أنهم قد يبقون الزّائد؛ لأنّ الأوّلَ أوغلُ من الثّاني في الغرابة فهو بالتّصريح به والتّنصيص عليه أَوْلى.

وقلت يومًا: اختلف في: أُسْطُوَانَة، ما وزنها؟ على ثلاثة أقوال[١٧٤]:

أحدها: أنّها(أُفْعُوَالة)[١٧٥]، بدليل قولهم: أَسَاطِين. ويضعّفه أنّ: سَطَنَ، مهمل.

والثّاني: أنّها(فُعْلُوَانة)[١٧٦]، ويضعّفه أنّ: أَسَط، مهمل.

والثّالث: أنّها (أُفْعُلَانة)[١٧٧]، ويضعّفه أنّه يلزم في: أَسَاطِين، حذف الأصل وبقاء الزّائد.

فقال لي طالب: فهل يصحّ التّمثيل بهذه[١٧٨] لمسألة (التّسهيل)؟ فقلتُ: لا؛ لأنّها على كلّ قول من مزيد الثّلاثيّ، ثُمّ إنّما يصحّ أن لو كانت[٧١/ ظ] رباعيّة على القول الأخير، ويردّ عليه ما أوردّته على مَن مثّل بـ(عَشَاوِز) من أنّ الأصول لم تُسْتَوفَ في الجمع. وهذه الأقوال الثّلاثةُ حكاها صاحب الكافي[١٧٩]، وعزا الأوّل للخليل[١٨٠]، والثّاني للأخفش[١٨١].

وممّا يقضى منه العجب ما حكي لي عن بعض العصريّين من أنّه ذكر أنّ مثال مسألة (التّسهيل) في كتاب سيبويه، وهذا ممّا يعلم من له أدنى ممارسة للكتاب، أنّ الأمرَ بخلافه، فإنّ سيبويه-رحمه اللهُ-لا يورد في كتابه الأمورَ المستبعدة جدًّا؛ ولهذا لم يورد أشياء كثيرة أوردها غيره، كالنّصب بـ(لم)، والجزم بـ(لن)[١٨٢]، وأصرّ على مخالفة عليّ بن حمزة الكسائيّ[١٨٣]، إذْ أجاز: فإذا هو إيّاها[١٨٤]،وإن كان له مَساغٌ[١٨٥]على ما بيّنته مبسوطاً في كتابي الكبير في(قواعد الإعراب)[١٨٦]، وما ذاك إلّا؛ لأنّه -رحمه الله-لا يُلْوِي على النّوادر البعيدة، وإن كان مراد هذا القائل مسألة: عَشْوَزَن، وَعَشَاوِز، فليس: عَشَاوِز، في كتاب سيبويه، وإنّما فيه: عَشَوْزَن[١٨٧]؛ فلا يصحّ أن يقال: إنّ مثال المسألة مسطور في كتاب سيبويه.

فإن قلت: كيف ساغ لك التّمثيل بما أوردته من الأمثلة الثّلاثة، وكلّها خارج عن الوزن الّذي الكلام فيه، ألا ترى أنّه قال في أوّل الفصل: (ومنها[١٨٨] غير: فواعل، وفعائل، من المساويهما

في البنية)[189]، ثمّ ساق الكلام إلى أن قال: (ولا يستبقى دون شذوذ في هذا الجمع)، أي: في الجمع المساوي لـ(فَوَاعِل، وَفَعَائِل)، في الزّنة؟، قلت: ساغ لي هذا كما ساغ للمصنّف أن يقول في هذا الفصل بعينه: (وما رابعه حرف لين زائد غير مدغم فيه إدغاماً أصليًّا فُصِلَ في هذا الجمع ثالثه من آخره بياء ساكنة)[190]، وأراد بذلك نحو: عُصْفُور وَعَصَافِيْر، وَسِرْبَال وَسَرَابِيْل، وَقِنْدِيْل وَقَنَادِيْل، فكما قال هذا الجمعَ، وذكر حكمًا لا تبقى معه تلك الصّيغة المشار إليها، كذلك فعل هاهنا، بل قوله هنا: إلّا أن يكون فيه حرف لين رابعاً كاف في الاستشهاد؛ لأنّه يشير إلى مثل: قَنْدِيْل وَقَنَادِيْل، وَعُصْفُور وَعَصَافِيْر، ونحو ذلك ممّا قدّمناه، وشبهه.

فهذا منتهى القول في هذه المسألة، ولو شئت إطالة القول فيها، والاستظهار بتكثير الأدلّة، وإيراد نصوص العلماء على أصالة[٧٢/ و] نون: عَنْكَبُوت، وتاء: تَخْرَبُوت، لفعلتُ[191]، ولكنّي آثرت الإيجاز لا التّوسّع[192]، والإفادة لا التّشنّع[193]، وحسبك من القلادة ما أحاط بالجيد، وبالله[194] المستعان، وعليه التّكلان، ولا حَولَ ولا قوّةَ إلّا باللهِ العليِّ العظيم. تمّت الرّسالة[195].[٧/ ظ].

الهوامش:

(١) تنظر ترجمته في: طبقات الشّافعيّة ٦/ ٣٣، والدّرر الكامنة ٢/ ٤١٥، والنّجوم الزّاهرة ١٠/ ٣٣٦، وبغية الوعاة ٢/ ٦٨، وحسن المحاضرة ١/ ٥٣٦، ومفتاح السّعادة ١/ ١٩٨، وكشف الظّنون ١/ ٢٤-٤٠٦، وشذرات الذّهب ٦/ ١٩١، والبدر الطّالع ٤٠٠-٤٠٢، وروضات الجنّات ٤٣٦، وهدية العارفين ١/ ٤٦٥، والأعلام ٤/ ٢٩١، ومعجم المؤلّفين ٦/ ١٦٣.

(٢) ينظر: الدّرر الكامنة ٣/ ١٥٤، ١٥٥، و النّجوم الزّاهرة ٦/ ١٩١.

(٣) ينظر: طبقات الشّافعيّة ٥/ ٢٣٠، الدّرر الكامنة ٣/ ٣٦٧.

(٤) ينظر: الدّرر الكامنة ٣/ ٢٠، ٢١.

(٥) ينظر: الدّرر الكامنة ٣/ ١٤٣، ١٤٦، والنّجوم الزاهرة ١٠/ ١٤٥.

(٦) ينظر: المصدران أنفسهما.

(٧) ينظر: الدّرر الكامنة ٣/ ٩٥.

(٨) ينظر: الدّرر الكامنة ٤/ ٢٠٩، وشذرات الذّهب ٦/ ٢٠٦.

(٩) ينظر: الدّرر الكامنة ٣/ ١٠٢، وبغية الوعاة ٢/ ١٥١.

(١٠) ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٤٨.

(١١) ينظر: شذرات الذّهب ٧/ ١٣.

(١٢) مقدّمة ابن خُلدون: ٥٠١.

(١٣) المصدر نفسه: ٥١٦.

(١٤) تحدّث عن سيرته وآثاره وما قام حولها من أنماط هذه الدّراسات الدّكتور علي فودة في كتابه (ابن هشام الأنصاريّ، آثاره ومذهبه النّحويّ).

(١٥) الدّرر الكامنة٣/ ٩٤.

(١٦) تاج العروس مادّة(عنكب)٣/ ٤٤٥.

(١٧) الدرر الكامنة ٣/ ٩٤.

(١٨) تاج العروس مادّة(عنكب)٣/ ٤٤٥.

(١٩) مغني اللّبيب١/ ١٣.

(٢٠) المصدر نفسه١/ ١٠٣.

(٢١) (وصلّى الله على سيدنا محمّد وآله وصحبه)، ساقطة من (ب) و(ج).

(٢٢) البيت ساقط من: (ج)، وهو للنّمر بن تولب، ينظر: شعر النّمر بن تولب: ٤٦.

(٢٣) في (ج): رأينا.

(٢٤) هو محمّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيّاني، أبو عبد الله، جمال الدّين، أحد الأئمّة في علوم العربيّة. ولد في جيّان بالأندلس، وانتقل إلى دمشق فتوفّي فيها سنة (٦٧٢هـ). تنظر ترجمته في نفح الطّيب ٢/ ٢٢٢، وغاية النّهاية ٢/ ١٨٠، وطبقات الشّافعيّة الكبرى ٨/ ٦٧.

(٢٥) هو كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مطبوع ومحقّق، قال عنه حاجي خليفه في كتابه كشف الظّنون ١/ ٤٠٦: (وهو كتاب جامع لمسائل النّحو، بحيث لا يفوّت ذكر مسألة من مسائله، وقواعده؛ ولذلك اعتنى العلماء بشأنه).

(٢٦) (على): ساقطة من (ج)، ومن متن تسهيل الفوائد.

(٢٧) تسهيل الفوائد: ٢٧٩.

(٢٨) منهم: المصنّف ابنُ مالك-رحمه اللهُ تعالى- وَصَل فيه إلى: باب مصادر الفعل، ثم كمّله ولده، بدرُ الدّين: محمّد، المتوفّى سنة (٦٨٦هـ)، من باب المصادر إلى آخر الكتاب، والشّيخ شمس الدّين محمّد بن أحمد بن قدامة المقدسيّ المتوفّى سنة (٧٤٤هـ) والشّيخ أثير الدّين أبو حيّان محمّد ابن يوسف الأندلسيّ المتوفّى سنة (٧٤٥ه)ـ ولخّص فيه (شرح المصنف)، وكمّله ولده وسمّاه: (التّخييل، الملخّص من شرح التّسهيل)، وله شرح آخر، على الأصل سمّاه: (التّذييل، والتّكميل)، والشّيخ بدر الدّين، أبو علي الحسن بن قاسم بن علي المراديّ، المالكيّ، المصريّ المتوفّى سنة (٧٤٩هـ) وشهاب الدّين أحمد بن يوسف، الشّهير بالسّمين الحلبيّ المتوفّى سنة (٧٥٦هـ)، و عبد الله بن عبد الرّحمن بن عقيل المصريّ، النّحويّ المتوفّى سنة (٧٦٩هـ)، وسمّاه: (المساعد)، ، والشّيخ بدر الدّين محمّد بن محمّد الدّمامينيّ المتوفّى سنة (٨٢٨هـ)، وغيرهم كثير. ينظر: كشف الظّنون١/ ٤٠٦، وهدية العارفين١/ ١١١، و١١٤، و١١٥، و١٢٢.

(٢٩) تعرّض: ساقطة من (ج).

(٣٠) من: ساقطة من (ج).

(٣١) لهم: ساقطة من(ج).

(٣٢) قال السّخاويُّ -في كتابه سفر السّعادة١/ ٣٨٤- : (وعن الأصمعيّ وقُطرب: عَنَاكيت، وهذا من الشّاذّ الّذي لا يعوّلُ عليه؛ لاجتماع أربعة أحرفٍ بعد ألفه، وكذلك قالا في تصغيره: عُنَيكيت، وهذا من المردودِ الّذي لا يُقبل).

(٣٣) ينظر: المحتَسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات ٢/ ٣٥٦.

(٣٤) في (ب): متّكئين فيها على رفارف، وفي (ج):متكئين فيها رفارف.

(٣٥) جاء في لسان العرب مادّة (رفف)٣/ ١٦٩٤: (وجمع الرّفرفِ: رفارفُ، وقيل: الرّفرف في الأصل ما كان من الدّيباج وغيره رَقيقاً حَسَن الصّنعة).

(٣٦) جاء في لسان العرب مادّة (عبقر) ٤/ ٢٧٨٨: (أصل (العَبْقَرِيّ) صفةٌ لكل ما بولغ في وصفه وأصله أنّ: عَبْقَرَ، بلد يُوشَّى فيه البسُط وغيرُها فنُسب كلّ شيء جيّد إلى عَبْقَر، وعَبْقَريُّ القومِ سيدُهم، وقيل: العَبْقَرِيّ الّذي ليس فوقه شيء، والعَبْقَريّ: الشّديد، والعَبْقَرِيُّ: السّيّد من الرّجال).

(٣٧) سورة الرّحمن الآية: ٧٦. قَرأ النّبيُّ -صلّى الله عليه وسلّم- وعثمان بن عفّان، ونصر بن عاصم الجحدريّ، ومالك بن دينار، وابن محيصن، وزهير الفرقبيّ، والحسن وابن محيصن في رواية (رفارفَ، وعباقِرِيَّ) وهو جمع لا ينصرف، وقرأ الضّحّاك وأبو العالية ومالك بن دينار وأبو طعمة والمدنيّ وعاصم في بعض ما روي عنه، وابن محيصن في رواية (رفارفٍ، وعباقريٍّ) بالجمع والصّرف. ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٣/ ١٢٠، والمحتَسب ٢/ ٣٥٦.

(٣٨) قال الخليلُ في كتابه العين مادّة (عبقر) ٢/ ٢٩٨ :(وقال بعضهم: عَباقِريّ، فإن أرادَ بذلك جَمْعَ عَبْقَريٍّ، فإنَّ ذلك لا يكون؛ لأنَّ المنسوبَ لا يُجْمَعُ على نِسبةٍ ولا سيَّما الرّباعيُّ، لا يُجمعُ: الخثعميّ بالخَثاعِميِّ، ولا المُهَلَّبيِّ بالمَهالِبِيِّ، ولا يجوز ذلك إلاّ أن يكونَ يُنسب اسمٌ على بناء الجماعة بعدَ تَمامِ الاسم نحو شَيءٍ تنسِبُه إلى حَضاجِر وسَراويل فيقال: حضاجريّ وسَراويليّ، ويُنسب كذلك إلى عَباقِر فيقال: عَباقِريٌّ. والعَبْقَرةُ: تَلألُؤ السَّراب).

(٣٩) قال ابن جنّيّ في كتابه اللّمع في العربيّة: ٢١٠:(فَإِن سمّيت بالجمعِ واحدًا أقررته فِي النّسَب على لَفظه قَالُوا فِي المدَائِن: مدائنيّ، وَفِي أَنْمَار: أنماريّ).

(٤٠) وُضعت فوق لفظة: (كلمة) علامة (عـ)، وفي الحاشية: (تخربوت: للخيار الفارهة من النّوق جمعها: تخاريبت)، ولا توجد في(ب)، و(ج)؛ ممّا يدلّ على أنّ الكلمة الّتي ساقها ابن هشام للمثال الثّالث، هي: تخربوت. والله أعلم.

(٤١) في(ج): ثبت.

(٤٢) هو عثمان بن جنّي الموصليّ، أبو الفتح: من أئمّة الأدب والنّحو، وله شعر، ولد بالموصل وتوفّي ببغداد سنة (٣٩٢هـ). تنظر ترجمته في إنباه الرّواة ٢/ ٣٣٨، ووفيّات الأعيان٣/ ٢٤٦.

(٤٣) هو كتاب المحتَسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، وهو شرح لكتاب الشّواذ لابن مجاهد.

(٤٤) في (ب)، و(ج): في سورة الرّحمن عزّ وجلّ.

(٤٥) قال ابن جنّي في كتابه المحتَسب٢/ ٣٠٦: (وأمّا ترك صرف: عباقريَّ، فشاذّ في القياس، ولا يستنكر شذوذه في القياس مع استمراره في الاستعمال، كما جاء عن الجماعة: {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ}، وهو شاذّ في القياس مع استمراره في الاستعمال. نعم، إذا كان قد جاء عنهم: عنكبوت وعناكيب، وتخربوت وتخاريبت، كان: عباقريّ، أسهل منه؛ من حيث كان فيه حرف مشدّد، يكاد يجري مجرى الحرف الواحد، ومع ذلك أنّه في آخر الكلمة، كياءي: بخاتي، وزرابي).

(٤٦) المثال الأوّل هو: عناكيبت.

(٤٧) أي: عناكيبت.

(٤٨) في(ج): عناكيب.

(٤٩) المثال الثّاني هو: عَبَاقِريّ.

(٥٠) الاعتراض الثّاني قول المعترض: إنّ الجمعَ قد تمّ عندَ الباء مِن: عَنَاكيبت، وإنّ الزّيادتين بعده في تقدير الانفصال.

(٥١) هو محمّد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان بن شافع الهاشميّ القرشيّ المطلبيّ، أبو عبد الله الشّافعيّ:

أحد الأئمّة الأربعة عند أهل السنّة، وإليه نسبة الشّافعيّة، ولد في غزّة (بفلسطين) وحمل منها إلى مكّة وهو ابن سنتين، وزار بغداد مرّتين، وقصد مصر سنة (١٩٩هـ)، فتوفّي بها سنة (٢٠٤هـ)، وقبره معروف في القاهرة. ينظر: وفيّات الأعيان٤/ ١٦٣، وطبقات الشّافعيّة الكبرى١/ ١٩٢.

(٥٢) تعالى: ساقطة من (ب)، و(ج).

(٥٣) هو الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحيّ الحميريّ، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمّة الأربعة عند أهل السنّة، وإليه تنسب المالكيّة، مولده ووفاته في المدينة، كان صلباً في دينه، بعيدًا عن الأمراء والملوك، توفّي سنة (١٧٩هـ). ينظر: وفيّات الأعيان٤/ ١٣٥، وسير أعلام النّبلاء٧/ ١٥٠.

(٥٤) قال ابن وكيع في كتابه المنصف للسّارق والمسروق منه: ٦٩٤: (قال الشّافعيّ في أهل مصر: ما رأيت قوماً اتخذوا جهلَ رجلٍ علماً غير أهل مصر، فإنهّم سألوا مالكاً عن مسائل، قال لهم: ما أعلمها، فهم لا يقبلونها ممّن علمها؛ لأنّ مالكاً قال: لا أعلمها).

(٥٥) هو محمّد بن يحيى بن عبد الله، أبو بكر الصّولي، وقد يُعرف بالشّطرنجيّ: نديم، من أكابر علماء الأدب، نادم ثلاثة من خلفاء بني العبّاس، هم: الرّاضيّ والمكتفيّ والمقتدر، توفّي سنة (٣٣٥هـ). تنظر ترجمته في إنباه الرّواة ٣/ ٢٣٣، ووفيّات الأعيان ٤/ ٣٥٦.

(٥٦) جاء في أدب الكتاب للصّوليّ:١٣٠: (حدّثني أبو عبد الرّحمن الآلوسيّ العبّاسُ بنُ عبد الرّحيم قال: سمعت عبد الله بن قتيبة يقول: كتبَ إلي رجلٌ من سُرّ مَن رَأى: قد قرأت كتابك المترجم بكتاب الكتاب، وقد أعبتُ عليك فيه حرفاً؛ فكتبت إليه: وصل كتابُك وفهمته، وقد عِبتُ عليك قولكَ: وأعبتُ عليك! والسّلام).

(٥٧) في(ج) ما نبين به صحّة ما ذكرته.

(٥٨) قال المراديُّ في كتابه توضيح المقاصد٣/ ١٥٤٦:(ومذهب سيبويه أنّ نون: عنكبوت، أصل، وهو رباعيٌّ، وذهب بعض النّحويين إلى أنّه ثلاثيّ، ونونه زائدة).

(٥٩) قال سيبويه في باب ما يحذف في التّحقير ٣/ ٣٣٣: (من زوائد بنات الأربعة لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع، وذلك قولك في قَمَحْدُوةٍ: قُمَيْحدةٌ، كما قلت: قَمَاحد، وسلحفاةٍ سليحفةٌ كما قلت: سلاحف، وفي مَنْجَنيقٍ: مُجَينيقٌ، لأنّك تقول: مَجَانيق، وفي عنكبوتٍ: عنيكبٌ، وعُنَيكيبٌ، لأنّك تقول: عَنَاكب، وعَنَاكيب، وفي تَحْرَبوتٍ: تُحَيْربٌ وتُحَيْريبٌ إن شئت عوضاً. وإن شئت فعلت ذلك بـ(قَمَحْدُوةٍ، وسلحفاةٍ)، ونحوهما. ويدلّك على زيادة التّاء والنّون كسر الأسماء للجمع وحذفها، وذلك أنّهم لايكسّرون من بنات الخمسة للجمع حتّى يحذفوا؛ لأنّهم لو أرادوا ذلك لم يكن من مثال مفاعل ومفاعيل، فكرهوا أن يحذفوا حرفاً من نفس الحرف ومن ثم لايكسّرون بنات الخمسة إلّا أن تستكرههم فيخلطوا؛ لأنّه ليس من كلامهم، فهذا دليلٌ على الزّوائد).

(٦٠) قال ابنُ جنّي في كتابه المنصف:١٣٩:(وأمّا: عنكبوت، فيدلّ على زيادة تائه, قولهم في معناه: العَنْكَب, والعنكباء).

(٦١) في (ب): ذكره الفارسيّ.

(٦٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ الأصل، أبو عليّ أحد الأئمّة في علم العربيّة، ولد في فسا (من أعمال فارس) ودخل بغداد سنة (٣٠٧هـ)،

وتـوفّي فيهـا سـنة (٣٧٧هـ). تنظـر ترجمتـه في إنبـاه الرّواة١/ ٣٠٨، وبغية الوعاة١/ ٤٩٦.

(٦٣) من العلماء من عدّ كتـاب التّكملـة، والإيضـاح لأبي عليّ الفارسيّ كتاباً واحداً، وابـن هشـام واحـد منهم؛ والدّليل على ذلك أن باب تحقير بنـات الأربعـة ليس في الإيضاح بل هو موجود في التّكملة.

(٦٤) قال أبو عليّ في كتابه التّكملة:٥١٠: (قـولهم في تحقـير، عنكبـوت: عُنَيْكـب)، وقـال في بـاب زيـادة التّاء:٥٦٧:(وفي العنكبوت؛ لأنّهم قد قـالوا: العنكبـاء، وقالوا: العناكب).

(٦٥) هـو عبـد القـاهر بـن عبـد الـرّحمن بـن محمّـد الجرجانيّ، أبو بكر: واضع أصول البلاغة. كان من أئمّة اللّغة. من أهل جرجان (بين طبرسات وخراسان) توفّي في جرجـان سـنة (٤٧١هـ). تنظـر ترجمتـه في إنبـاه الرّواة٢/ ١٨٨، وبغية الوعاة٢/ ١٠٦.

(٦٦) تقول: ساقطة من(ج).

(٦٧) قال الجرجانيُّ في كتابه المقتصد١/ ١٠٣٥:(قولهم في تحقير، عنكبوت: عُنَيْكِب).

(٦٨) هو محمّد بن الحسـن بـن عبيـد الله بـن مـذحج الزّبيديّ الأندلسـيّ الإشـبيلي، أبـو بكـر: عـالم باللّغـة والأدب، شاعر، أصله من حمص (في الشام) ولد ونشـأ واشتهر في إشبيلية، وتوفّي فيها سـنة (٣٧٩هـ). تنظـر ترجمتـــه في إنبـــاه الـــرّواة٣/ ١٠٨، والـــوافي بالوفيّات٢/ ٢٥٥.

(٦٩) واسمه: (كتاب الاستدراك على سيبويه كتـاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا).

(٧٠) قال الزّبيدي في كتابه (الاستدراك على سيبويه): (وعلى (فَعْلَلُوت) فالاسم (عنكبـوت) و(تخربـوت)).

تنظر الصفحة: ٢٩.

(٧١) هـو علـي بـن مـؤمن بـن محمّـد، الحَضـرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: حامل لواء العربيّـة بالأنـدلس في عصـره، تـوفّي بتـونس سـنة (٦٦٩هـ). تنظر ترجمته في الـوافي بالوفيّـات٢٢/ ١٦٥، وبغية الوعاة٢/ ٢١٠.

(٧٢) قال ابن عصفور في الممتع١/ ١٨٤: (ولو كانـت التّاء أصليَّة لكان من بنات الخمسة، وهـم لا يكسّـرون بنات الخمسة إلَّا بعد استكراه؛ فدلَّ ذلك على أنّه لـيس من بنات الخمسة، وأنَّ تاءَه زائدة، وأيضًا فإنّهم يقولـون في معناه: العَنكباء. وذلك قاطع بزيادة التّاء).

(٧٣) وزنه: فَعْلَلُوت، وكذا قال ابن عصفور في ممتعه، وقال ابن الضائع: ساقطة من(ج). وابـن الضّـائع: هـو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتـامي الإشـبيلي، أبـو الحسـن، المعـروف بـابن الضـائع: عـالم بالعربيـة، أندلسي، من أهل إشبيلية. عاش نحو سبعين سنة، تـوفي سنة(٣٨٠هـ).

(٧٤) في(ب)، و(ج): أصل.

(٧٥) في الأصل، و(ب): قال: وجعله بعضهم.

(٧٦) في (ب): الأصول.

(٧٧) وهو قول الجـوهريّ إذ ذكـر في الصّـحاح مـادّة (عكـب) ١/ ١٨٨: (والعَكـوب، بـالفتح: الغبـار، والعَنكبـوت: النّاسـجة)، وينظـر: شـرح الشّـافية للجاربديّ:٦٦.

(٧٨) على: ساقطة من(ج).

(٧٩) الهاء في: أنّه عائد على النّون في: عَنْكَبُوت، والهاء في: منه، عائد على: عَنَاكِب. وبهذا الـرّأي فـإنّ نونهـا: ليست أصلاً.

(٨٠) ينظر: المنصف : ١٤٤ ، و١٤٧، والممتع في التّصريف :١/ ٢٦٣، و٢٦٤، وشرح الكافية الشّافية : ٢/ ٣٥٠، و٣٥٣.

(٨١) ثلاث: ساقطة من(ج).

(٨٢) الغَضْفَرُ: الجافي الغليظ، ورجل غَضَنْفَرٌ إذا كان غليظاً أو غليظ الجثّة، والغَضَنْفَر: الأَسدُ. ينظر: لسان العرب مادّة (غضنفر)٥/ ٣٢٦٨.

(٨٣) العَقَنْقَل :ما ارْتَكَم من الرَّمل وتعَقَّل بعضُه ببعض، ويُجْمَع: عَقَنْقَلاتٍ وعَقاقِل، وقيل: هو الحَبل منه فيه حِقَفَةٌ وجِرَفةٌ وتعَقُّدٌ. ينظر: لسان العرب مادّة (عقل)٤/ ٣٤٩.

(٨٤) جاء في لسان العرب مادّة (حنظل)٢/ ١٠٢٥:(الحَنْظَل: الشّجر المرُّ، وقال أبو حنيفة: هو من الأَغْلاث، واحدته حَنْظَلة).

(٨٥) حَظِلت الإبل حَظَلاً: اشتكت من أكل الحنظل. ينظر: كتاب الأفعال١/ ٢٣٠. ويقال: (بعير حَظِل، إذا أكل الحَنْظَل، وقَلَّما يأكله. وهم يحذفون النّون، فمنهم من يقول: هي زائدة في البناء، ومنهم من يقول: هي أصليّة والبناء رباعيّ ولكنّها أحقُّ بالطّرح؛ لأنّها أخفّ الحروف. ينظر: لسان العرب مادّة (حنظل)٢/ ١٠٢٥.

(٨٦) قال ابن فارس في كتابه مقاييس اللّغة (سبل)٣/ ١٣٠: (أَسْبَلَ الزَّرْعُ، إِذَا خَرَجَ سُنْبُلُهُ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: سَبَلُ الزَّرْعِ وَسُنْبُلُهُ سَوَاءٌ. وَقَدْ سَبَلَ وَأَسْبَلَ).

(٨٧) والْكَنَهْبَلُ: شجر عِظَام، وَهُوَ من العضاه. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٤٦٤.

(٨٨) قال ابن سيده في كتابه المحكم٢/ ٥: (والعُرُنْد: الشّديدُ من كلّ شيءٍ، نونه بَدَلٌ من الدّال).

(٨٩) الإصْفَعْنَدُ: من أسماء الخمرِ. ذكره ابن سيده في كتابه المحكم٢/ ٤٧٠.

(٩٠) جاء في لسان العرب مادّة (هدلع)٦/ ٤٦٣٥: (الهُنْدَلِعُ: بَقْلَة، قيل: إنّها عربيّة، فإذا صحّ أنّه من كلامهم وجب أن تكون نونه زائدة؛ لأنّه لا أصل بإزائها فيقابلها، ومثال الكلمة على هذا: فُنْعَلِلٌ، وهو بناء فائت).

(٩١) في (ج): ليس واحداً.

(٩٢) هو أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ الفارابيّ، المتوفّى سنة (٣٩٣هـ)، إذ ذكر في كتابه الصّحاح مادّة (عكب)١/ ١٨٨: (والعَكوب، بالفتح: الغبار، والعَنْكَبُوت: النّاسجة، والغالب عليها التّأنيث، والجمع: العناكب).

(٩٣) قال السّيوطيُّ في كتابه المزهر١/ ٢٧٦: (وقالت طائفة من المتأخّرين اللّغويين: كلّ الكلم مشتقّ، ونسب ذلك إلى سيبويه والزّجّاج، وقالت طائفة من النّظّار: الكلم كلُّه أصلٌ، والقول الأوسط تخليط لا يعد قولاً؛ لأنّه لو كان كلّ منها فرعاً للآخر لدار أو تسلسل وكلاهما محال بل يلزم الدّور عيناً؛ لأنّه يثبت لكلّ منها أنّه فرْعٌ، وبعضُ ما هو فرعٌ لا بدّ أنّه أصل ضرورة أنّ المشتقّ كلَّه راجع إليه أيضاً). وينظر: همع الهوامع٣/ ٤٥٠.

(٩٤) قال سيبويه في باب علم الكلم من العربيّة ١/ ١٢:(وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع). وبهذا فهو لا يرى أنّ الألفاظ جميعها مشتقٌّ بعضها من بعض.

(٩٥) هو إبراهيم بن السّري بن سهل، أبو إسحاق الزّجّاج: عالم بالنّحو واللّغة، ولد ومات في بغداد سنة (٣١١هـ). تنظر ترجمته في أنباه الرّواة١/ ١٩٤، وأخبار النّحويين البصريّين: ١٠٨، والوافي بالوفيّات ٥/ ٢٢٨.

(٩٦) في(ب): براء.

(٩٧) ذكر حاجي خليفة وعبدُ اللّطيف الشّهير بـ(رياض زاده)، والبغداديُّ أنّ اسمه كتاب الاشتقاق، ولم أقف على قول يبيّن أنهّ اسمه الاشتقاق الكبير، كما ذكره ابن هشام. ينظر: كشف الظّنون٢/ ١٣٩١، وأسماء الكتب المتمّم لكشف الظّنون١/ ٣٩، وهدية العارفين١/ ٥.

(٩٨) واسمها: الدّرة الألفيّة في علم العربيّة، وهي أوّل ألفيّة في النّحو.

(٩٩) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النّور الزّواويّ، أبو الحسين، زين الدّين: عالم بالعربيّة والأدب، واسع الشّهرة في المغرب والمشرق، نسبته إلى قبيلة زواوة (بظاهر بجاية في إفريقية) سكن دمشق، ثمّ سافر إلى مصر وتوفّي فيها سنة(٦٢٨هـ). تنظر ترجمته في إنباه الرّواة٤/ ٤٤، ووفيّات الأعيان٦/ ١٩٧.

(١٠٠) قال ابن معطٍ في ألفيّته: وعنكبوتٌ جمعهُ: عناكب...والجمعُ قد يجمعُ كـ(الأكالب). متن ألفيّة ابن معطٍ: ٧٧.

(١٠١) الخَيْزَبون: الْعَجُوز، وناقة خَيْزبونٌ: شهمة حَدِيدَة. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٦٨.

(١٠٢) جاء في لسان العرب مادّة (خرم)٢/ ١١٤٥: (الخَرْمُ: مصدر قولك: خَرَمَ الخَرَزَةَ يَخْرِمُها بالكسر خَرْماً، وخَرَّمَها فَتَخرَّمَتْ فَصَمَها، وما خَرَمْتُ منه شيئاً أي: ما نقصت وما قطعت)، والخرم العام: بمعنى ذهب وانقضى. معجم اللّغة العربيّة المعاصرة١/ ٦٣٦.

(١٠٣) في(ب)، و(ج)ك فتقول.

(١٠٤) إذا اشتمل الاسم على زيادتين وكان حذف إحداهما يتأتّى معه صيغة الجمع وحذف الأخرى لا يتأتّى معه ذلك حذف ما يتأتّى معه صيغة الجمع وأبقى الآخر، مثال ذلك: حيزبون، نقول فيها: حزابين، فتحذف الياء وتبقى الواو فتقلب ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وأُوثِرَتِ الواو بالبقاء؛ لأنّها لو حذفت لم يغن حذفها عن حذف الياء؛ لأنّ بقاء الياء مُفَوِّتٌ لصيغة منتهى الجموع. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك٢/ ٤٧٥.

(١٠٥) كما في ألفيّة ابن معطٍ، والشّافية في علمي التّصريف والخط لابن الحاجب، وألفيّة ابن مالك.

(١٠٦) الخلاصة وهو كتاب: ألفيّة ابن مالك، وتسميةُ (الخلاصة)، مأخوذة من قول ناظمها في آخرها:

حَوَى مِن الكَافية الخُلاصَه...كَمَا اقتضَى رِضاً بَلا خَصَاصه.

(١٠٧) هو محمّد بن عبد الله، ابن مالك الطّائيّ الجيّانيّ، أبو عبد الله، جمال الدّين، أحد الأئمّة في علوم العربيّة، ولد في جيّان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق وتوفّي فيها سنة (٦٧٢هـ). تنظر ترجمته في الوافي بالوفيّات١/ ١٦٥.

(١٠٨) ألفيّة ابن مالك: ٦٨.

(١٠٩) كتاب الكافية في النّحو، لابن الحاجب، عثمان بن عمر بن يونس، أبي عمروالكرديّ، المتوفّى سنة (٦٤٦هـ). تنظر ترجمته في إنباه الرّواة٤/ ٢١٠، والوافي بالوفيّات١٩/ ٣٢١.

(١١٠) اللَّوْذَعِيُّ: الحديد الفُؤاد واللّسان البيِّن كأنّه يلذعُ من ذكائه. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم٢/ ٨٢.

(١١١) القاصِعَاء والقُصَعة: فَم جحر اليربوع أوّلَ مَا يبتدئ فِي حَفره، مأخوذ من القَصْع، وَهُوَ ضمُّ الشَّيْء إِلَى الشَّيْء. ينظر: تهذيب اللّغة١/ ١٢١.

(١١٢) كالخليل وسيبويه وابن السّرّاج، وابن جنّي. ينظر: العين مادّة (كنكب)٢/ ٣٠٩، وسيبويه٣/ ٤٤٤،

والأصول في النّحو٣/ ٢٤٢، والمنصف لابن جنّي: ١٤٦.

(١١٣) في(ب)، و(ج): في تخطئة الأئمّة في جمعهم: عنكبوتاً، على: عناكب.

(١١٤) في(ب)، و(ج): لأنهم كذلك جمعوه.

(١١٥) في(ب)، و(ج): حذفوا الزّيادة الّتي في تقدير الانفصال.

(١١٦) الزّيادة: ساقطة من(ج).

(١١٧) وهو قوله: (والثّانية: أنّ كون الزّيادة في تقدير الانفصال إنّما هو معتبر في باب: التّصغير، دون باب: التّكسير)

(١١٨) ينظر: اللّمحة في شرح الملحة٢/ ٧٦٩، وتوضيح المقاصد٣/ ١٥٨٨.

(١١٩) هو نصر بن عاصم اللّيثيّ النّحويّ، كان فقيهاً عالماً بالعربيّة من فقهاء التّابعين، وكان يسند إلى أبي الأسود الدؤلي في القرآن والنّحو، وله كتاب في العربيّة، وقيل أخذ النّحو عن يحيى بن يعمر العدواني، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء، توفّي بالبصرة سنة (٨٩هـ). تنظر ترجمته في معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)٦/ ٢٧٤٩، وغاية النّهاية في طبقات القرّاء٢/ ٣٣٦.

(١٢٠) هو عاصم بن أبي الصّباح العجّاج وقيل: ميمون أبو المجشّر - بالجيم والشّين المعجمة مشدّدة مكسورة- الجَحدريّ البصريّ، أخذ القراءة عن سليمان بن قتة عن ابن عبّاس وقرأ أيضًا على نصر بن عاصم والحسن، توفّي سنة (١٢٨هـ). تنظر ترجمته في غاية النّهاية١/ ٣٤٩.

(١٢١) هو مالك بن دينار البصريّ، أبو يحيى، من روّاة الحديث، كان ورعاً، يأكل من كسبه، ويكتب المصاحب بالأجرة. توفّي بالبصرة سنة (١٣١هـ). تنظر ترجمته في وفيّات الأعيان٤/ ١٣٩، وغاية النّهاية٣/ ١١٥.

(١٢٢) هو هلال مولى عمر بن عبد العزيز أبو طعمة، وردت عنه الرّواية في حروف القرآن, كان ثقة من قرّاء المدينة. تنظر ترجمته في غاية النّهاية ٢/ ٣٥٦.

(١٢٣) هو محمّد بن عبد الرّحمن بن محيصن السّهميّ بالولاء، أبو حفص المكيّ: مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربيّة. انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك النّاس قراءته ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة. توفّي سنة(١٢٣هـ). تنظر ترجمته في غاية النّهاية٢/ ١٦٧.

(١٢٤) كزهير الفرقبيّ، والحسن، وأبي الجلد، ونصر بن عليّ، وابن مقسم، وشبل، وأبي حيوة، والزّعفرانيّ. ينظر: المحتَسب٢/ ٣٠٥.

(١٢٥) هو أحمد بن موسى بن العبّاس التّميميّ، أبو بكر بن مجاهد، كبير العلماء بالقراءات في عصره من أهل بغداد، وكان حسن الأدب، رقيق الخلق، فطناً جواداً، توفّي سنة (٣٢٤هـ). تنظر ترجمته في إنباه الرّواة١/ ٤٠٩، والوافي بالوفيّات٨/ ١٢٩، وغاية النّهاية١/ ١٣٩.

(١٢٦) كتاب: الشّواذ، في القراءات، لأبي بكر، أحمد بن موسى، المعروف: بابن مجاهد، شرحه: أبو الفتح: عثمان بن جنّي، وسمّاه: (المحتَسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها). ينظر: كشف الظّنون٢/ ١٤٣١. وينظر: المحتَسَب٢/ ٣٥٦.

(١٢٧) قال ابن يعيش في شرح المفصّل٣/ ٤٧٤: (اعلم أنّ العرب قد نسبت إلى أشياءَ، فغيّروا لفظ المنسوب إليه، فاستُعمل ذلك كما استعملته العربُ، ولا يُقاس عليه غيرُه، فما جاء ممّا لا نعلم مذهبَ العرب

فيه، فهو على غير القياس، وهذا الشّذوذ يجيء على ضروبٍ: منها العدول عن ثقيل إلى ما هو أخفُّ منه، ومنها الفرقُ بين شيئَين على لفظ واحد، ومنها التّشبيه بشيء في معناه).

(١٢٨) هو محمود بن عمر بن محمّد بن أحمد الخوارزميّ الزّمخشريّ، جار الله، أبو القاسم، من أئمّة العلم بالدّين والتّفسير واللّغة والآداب، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكّة فجاور بها زمناً فلقّب بجار الله، وتنقّل في البلدان، ثمّ عاد إلى الجرجانيّة (من قرى خوارزم) فتوفّي فيها، سنة (٥٣٨هـ). تنظر ترجمته في إنباه الرّواة ٣/ ٢٦٥، والوافي بالوفيّات١٤/ ١٤٣، وبغية الوعاة٢/ ٢٧٩.

(١٢٩) قال الزّمخشريُّ في الكشّاف٤/ ٤٥٢: (وعباقريّ، كمدائنيّ).

(١٣٠) كما في قوله تعالى في سورة الإنسان الآية (٤): {سَلاسِلَاْ وأَغْلَالاً وَسَعِيراً}، إذْ قَرأ نافعٌ، وأبو بكر، وهشامٌ، والكسائيُّ:{سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً}، قال السّمينُ الحلبيّ في كتابه الدّر المصون١٠/ ١٨٨ : (وقد يُقال في مَن مَنَعَ: عباقِرِيَّ، إنَّه لمّا جاوزَ: رفارفَ، الممتنعَ امتنع مُشاكلةً، وفي مَنْ صَرَفَ: رفارفَ، إنَّه لمّا جاوَزَ: عباقِريّاً، المنصرفَ صَرَفَه للتّناسُب، كـ{سَلاسلاً وأغْلالاً}). وقال مكّي القيسيّ في كتابه الكشف عن وجوه القراءات٢/ ٣٥٢: (ومن صرفه في الكلام فحجّته أنّه لمّا رأى هذه الجموع تشبه الآحاد؛ لأنّها تجمع كما تجمع الآحاد، قالوا: هؤلاء صَوَاحِبُ يُوسُف، حكاه الأخفش، والمازنيّ).

(١٣١) في(ب)، و(ج): أو للمعطوف.

(١٣٢) قال ابن جنّيّ في كتابه المحتَسَب٢/ ٢٢٣: (قولهم: شابَتْ مَفَارِقُه، جعل كلَّ جزء من مفرقِه مفرقًا، ثمّ جمعه على ذلك).

(١٣٣) قولهم: شابت مفارقه: ساقطة من(ب)، و(ج).

(١٣٤) هذا صدر بيت وعجزه: ببغدادَ ما كادتْ عن الصُّبْح تَنْجلي. والبيت بلا نسبة، ذكره ابن جنّي في كتابه التّمام في تفسير أشعار هذيل:٦٦٥، وابن سيده في المخصّص ٥/ ١١٠ وفيه: فيا لَيْلةً خُرْس الدَّجاجِ طَويلةً ...بِبَغْدانَ مَا كادَتْ عَن الصُّبْح تَنجَلِي، وابن مالك في شرح التّسهيل ١/ ٢٦٤، وفي لسان العرب مادّة (بغدد)١/ ٣١٨: (وأنشد الكسائيّ: فيا لَيْلَةً خُرْسَ الدَّجاجِ طَويلةً... ببغدانَ ما كانت عن الصُّبح تَنْجَلي).

(١٣٥) في النّسخ الثّلاث: ياليلة خرس...، والتّصويب من: شرح ديوان المتنبي للعكبريّ١/ ٣٠٣.

(١٣٦) هو قول ابن مالك، إذ قال في كتابه شرح التّسهيل ٣/ ١٠١: (فقال: خُرس الدّجاج ،كما يقال: خَرساء دجاجها).

(١٣٧) في(ب)، و(ج): جدّاً.

(١٣٨) أي: عَباقريَّ، دون تنوين.

(١٣٩) قال السّمين الحلبيّ في كتابه الدّر المصون١٠/ ١٨٧:(وقَرَؤوا: عَباقِرِيَّ، بكسر القاف وفتحها وتشديدِ الياء مفتوحةً على منع الصّرفِ وهي مُشكلةٌ؛ إذ لا مانعَ من تنوينِ ياءَي النّسب، وكأنَّ هذا القارئ توهَّمَ كونها في: مَفاعِل ؛فمنعَها من الصّرفِ).

(١٤٠) جاء في لسان العرب مادّة (طوس)٤/ ٢٧١٨: (والطاؤُوس: طائر حسن، همزته بدل من واو؛ لقولهم: طَواويس).

(١٤١) الأوّل: قوله: هو الّذي بعد ألفه حرفان، كـ(مَسَاجِد، وَدَوَابّ، وَجَوار)، والثّاني: قوله: أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو: دَنَانِير، وَطَوَاوِيس.

(١٤٢) واحده: فرزن، والفِرْزانُ من لُعَبِ الشِّطْرَنْج أعجميّ معرّب).

(١٤٣) ينظر: سيبويه٣/ ٢٩٧، والمقتضب٣/ ٣١٩، والأصول في النّحو٢/ ٨٧، والكافية في النّحو:١٣، وتسهيل الفوائد:٢٢١.

(١٤٤) ولهذا قال النّحويّون: شرط الجمع المانع من الصّرف أن يكون على صيغة منتهى الجموع: ساقطة من الأصل.

(١٤٥) منصرف: ساقطة من(ب).

(١٤٦) وهو قول ابن جنّي في كتابه المحتَسب٢/ ٣٥٧.

(١٤٧) المحتَسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها٢/ ٣٥٧.

(١٤٨) ينظر: سفر السّعادة١/ ١٨٩.

(١٤٩) في(ب)، و(ج): فلا تتوهّمنّ.

(١٥٠) من الّذين قالوا بزيادة تاء: تَخْرَبوت-الأولى- هو أبو حيّان، إذ قال في كتابه ارتشاف الضّرب١/ ٥٢: (وتفعلوت: تخربوت).

(١٥١) الشّافية في علمي التّصريف والخطّ: ٨١، و٨٣.

(١٥٢) هو علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، أبو الحسن: إمام في اللّغة وآدابها. ولد بمرسية (في شرق الأندلس) وانتقل إلى دانية فتوفّي بها سنة (٤٥٨هـ). تنظر ترجمته في إنباه الرّواة٢/ ٢٢٦، ووفيّات الأعيان٣/ ٣٣٠.

(١٥٣) سمّاه مؤلّفه: المحكم والمحيط الأعظم.

(١٥٤) لم أقف عليه في كتاب المحكم المطبوع، والنّصّ موجود في لسان العرب مادّة(تخرب)١/ ٤٢٢، جاء فيه:(ناقةٌ تَخْرَبُوتٌ: خِيارٌ فارِهةٌ). وينظر: المخصّص٢/ ١٦٠.

(١٥٥) أي: لا تُزاد أوّلاً.

(١٥٦) ذكر ابن سيده هذا النّصّ في كتابه المحكم، في أكثر من موضع، إذ قال في لفظة (التّوهريّ) ٤/ ٢٧٨:(وإنّما أثبت هذه اللّفظة في هذا الباب لأنّ التّاء لا يحكم عليها بالزّيادة أوّلاً، إلّا بثبت). وقال في لفظة (تَنْرَب)٩/ ٥٥١:(وإنّما قضينا بأنَ التّاءَ أصلٌ، لأنّ سيبويه قال: التّاءُ لا تُزادُ أوّلاً إلاّ بثَبْتٍ). وقال في لفظة (التَّنْبَل)٩/ ٥٥٣:(رباعيٌّ على مذهب سيبويه؛ لأنَّ التّاءَ لا تُزادُ أوّلاً إلاّ بثبتٍ). وينظر: المخصص١/ ١٨٥.

(١٥٧) العَشَوزَن: الصّلب الشّديد الغليظ، ينظر: الصّحاح مادّة (عشزن)٦/ ٢١٦٤.

(١٥٨) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد: ٢٥٩.

(١٥٩) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد: ٢٥٩.

(١٦٠) هو محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّماليّ الأزديّ، أبو العبّاس، المعروف بالمبرّد: إمام العربيّة ببغداد في زمنه، وأحد أئمّة الأدب والأخبار، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد، سنة (٢٨٥هـ). تنظر ترجمته في إنباه الرّواة٣/ ٢٤١، والوافي بالوفيّات٥/ ١٤١.

(١٦١) قال سيبويه٤/ ٢٩١:(باب ما لحقته الزّوائد من بنات الأربعة غير الفعل... فأمّا بنات الأربعة فكلّ شيءٍ جاء منها على مثال: سَفرجلٍ فهو ملحقٌ ببنات الخمسة؛...فالواو تلحق ثالثة، فيكون الاسم على مثال: فَعَوْلٍ، في الاسم والصّفة، فالأسماء نحو: حَبَوكرٍ، وفَدَوَك، وصَنَوبر. والصّفة نحو: السَّرَومط، والعَشَوْزن، والعَرَومط).

(١٦٢) هو الشّماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازنيّ الذبيانيّ الغطفانيّ: شاعر مخضرم، أدرك الجاهليّة

والإسلام. وهو من طبقة لبيد والنّابغة. كان شديد متون الشّعر، ولبيد أسهل منه منطقاً. وكان أرجز النّاس على البديهة. تنظر ترجمته في الوافي بالوفيّات١٦/ ١٠٣.والبيت في ديوانه: ١٩٨.

(١٦٣) قال ابن ولّاد في كتابه الانتصار لسيبويه على المبرّد:٢٥٩: (قال محمّد: والنّون زائدة، من ذلك قول الشّمّاخ.....ولو كان كما قال لم يجز إلاّ: العَشَازن).

(١٦٤) هو ابن ولّاد، كما سيأتي.

(١٦٥) قال ابن ولّاد في كتابه الانتصار لسيبويه على المبرّد: ٢٥٩:(إنّما لم يقل: العشازن-وهو الأصل-؛ لأنّ القافية اضطرّته إلى حذف حرف من الأصل وهو جائز في الشّعر).

(١٦٦) هو أحمد بن محمّد بن ولّاد التّميميّ، أبو العبّاس: نحويّ مصريّ. أصله من البصرة، توفّي سنة (٣٣٢هـ). تنظر ترجمته في معجم الأدباء١/ ٤٦٠، وإنباه الرّواة١/ ١٣٥.

(١٦٧) هو قيس بن عمرو بن مالك، من بني الحارث بن كعب، من كهلان: شاعر هجاء مخضرم، اشتهر في الجاهليّة والإسلام. أصله من نجران (باليمن) انتقل إلى الحجاز، واستقرّ في الكوفة. وهجا أهلها، توفّي نحو سنة(٤٠ه). تنظر ترجمته في الشّعر والشّعراء١/ ٣١٧، وسمط الآلي١/ ٨٩٠.

(١٦٨) البيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٧، والمنصف ٢/ ٢٢٩، والأزهيّة:٢٩٦، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/ ١٦٧، وشرح المفصّل ٩/ ١٤٢، وضرائر الشّعر: ١١٥.

(١٦٩) قال سيبويه١/ ٢٧: (هذا باب ما يحتمل الشّعر اعلم أنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبّهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجّاج: قَواطِناً مكةَ من وُرْقِ الحَمِى..... يريد الحمام).

(١٧٠) هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السّعدي التّميميّ، أبو الشّعثاء، العجّاج:، راجز مجيد، من الشّعراء. ولد في الجاهليّة وقال الشّعر فيها. ثمّ أسلم، وعاش إلى أيّام الوليد بن عبد الملك، توفّي نحو سنة (٩٠هـ) تنظر ترجمته في الشّعر والشّعراء٢/ ٥٧٥، وسمط اللآلي١/ ٥٦.

(١٧١) في(ب) الحم. والبيت في ديوانه: ٢٩٥.

(١٧٢) أي: ابن ولّاد.

(١٧٣) أي: كلام ابن ولّاد. والنّصّ نقله ابن هشام بتصرّف، ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد:٢٥٩.

(١٧٤) قال السّخاويّ في كتابه سفر السّعادة١/ ٥٨:(أسطوانة: قال بعضهم: الهمزة فيه زائدة، والنّون أصليّة، وهو: أُفْعُوَالة، مثل: أقحوانة؛ لأنّه قد جمع على: أساطين، وقيل فيه أيضاً: أساطين مسطّنة. وقال الأخفش: هو أُفْعُوانة، فجمع بين ثلاث زوائد: الواو، والألف، والنّون، ولا يكاد مثل هذا يوجد. وقال آخرون: هو أُفْعُلالة، وجمعه على: أساطين يردّ ذلك؛ إذ ليس في الكلام: أَفَاعين).

(١٧٥) هو قول الخليل، إذ قال في كتابه العين مادّة(سطن)٧/ ٢١٦:(ونُون الأسْطُوانة من أصل بناء الكلمة على تقدير أفعُوالة، وبيانُهُ قولهم: أساطينُ مُسَطَّنَةٌ)،ورجّحه أبو حيّان، وقال: إنّ النّون أصلية. ينظر: ارتشاف الضّرب١/ ١٧٧.

(١٧٦) هو مذهب الأخفش، ونظيره في الوزن: عُنْفُوان، من: اعْتَنَفْتُ الشّيءَ، إذا استأنفته، واستدلّ بجمعها على: أَسَاطين، ووزْنه: فَعَالين، وهو بناء موجود في كلام العرب، ولو كانت الهمزة زائدة لكان وزنه:

أفاعين، وليس هذا من أوزان الجموع؛ لأنّ لام الثّلاثيّ لا تحذف في الجمع، ولا يجوز أن يُقال: إنّ الواو حُذفت وقُلبت الألف ياءً حتّى يكون وزن أساطين: أفَاعين، ولا يجوز أيضاً أن يُقال: إنّ الألف حُذفت وقُلبت الواو -الّتي هي لامٌ- ياءً؛ ليكون وزنه: أَفَاعِلْن، فهو وزن مفقود؛ فلم يبقَ إلّا أن يُقال: إنّه: فَعَالين، من: أسط. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرّضي٢/ ٦٦٠.

(١٧٧) هو مذهب سيبويه، إذ قال في كتابه٣/ ٤٢٤:(وأمَّا أسطوانةٌ فتحقيرها أسيطينةٌ، لقولهم: أُسَاطِيْن كما قلت: سريحينٌ حيث قالوا: سراحين، فلمَّا كسروا هذا الاسم بحذف الزيادة وثبات النون حقَّرته عليه).

(١٧٨) أي الأمثلة الّتي ذكرها.

(١٧٩) هو كتاب الكافي: في النحو، لأبي جعفر: أحمد بن محمّد النّحاس، النّحوي، المتوفّى: سنة (٣٣٨هـ). ينظر: كشف الظّنون٢/ ١٣٧٩.

(١٨٠) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ الأزديّ اليحمديّ، أبو عبد الرّحمن: من أئمّة اللّغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى وكان عارفاً بها، وهو أستاذ سيبويه النّحويّ، ولد ومات في البصرة سنة (١٧٠هـ). تنظر ترجمته في إنباه الرّواة١/ ٣٧٦، ووفيّات الأعيان٢/ ٢٤٤، والوافي بالوفيّات١٣/ ٢٤٠.

(١٨١) هو سعيد بن مسعدة المجاشعيّ بالولاء، البلخيّ، ثمّ البصريّ، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، نحويّ، عالم باللّغة والأدب، من أهل بلخ، سكن البصرة، وأخذ العربيّة عن سيبويه، توفّي سنة(٢١٥هـ). تنظر ترجمته في إنباه الرّواة٢/ ٣٦، ووفيّات الأعيان٢/ ٣٨٠، والوافي بالوفيّات١٥/ ١٦١.

(١٨٢) ينظر: مغني اللّبيب١/ ١٢٥.

(١٨٣) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسديّ بالولاء، الكوفيّ، أبو الحسن الكسائيّ، إمام في اللّغة والنّحو والقراءة من أهل الكوفة، ولد في إحدى قراها، وتعلّم بها، وقرأ النّحو بعد الكبر، وتنقّل في البادية، وسكن بغداد، وهو مؤدّب الرّشيد العبّاسيّ، وابنه الأمين، توفّي بالرّيّ، عن سبعين عاماً، سنة (١٨٩هـ). تنظر ترجمته في إنباه الرواة٢/ ٢٥٦، ووفيّات الأعيان٣/ ٢٩٥.

(١٨٤) لمّا ورد سيبويه إلى العراق شقّ أمره على الكسائيّ، فأتى جعفرَ بنَ يحيى والفضلَ بنَ يحيى، فقال: أنا وليّكما وصاحبكما، وهذا الرّجل قد قدم ليذهب محلّي؛ فقالا: احتل لنفسك، فإنّا سنجمع بينكما؛ فجمعا عند البرامكة، وحضر سيبويه وحده، وحضر الكسائيُّ ومعه الفرّاء، وعليٌّ الأحمر وغيرهما من أصحابه، فسألوه: كيف تقول: كنت أظنّ العقربَ أشدَّ لسعةً من الزُّنْبُور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إيّاها؟ قال: أقول: فإذا هو هي؛ فأقبل عليه الجمع، فقالوا: أخطأت ولحنت؛ فقال يحيى بنُ خالدٍ: هذا موضعٌ مشكلٌ، فمن يحكم بينكم؟ قالوا: هؤلاء الأعراب على الباب؛ فأُدخل أبو الجراح ومن وجد معه من الأعراب ممّن كان يحمل عنه الكسائيّ وأصحابه، فقالوا: نقول: فإذا هو إيّاها؛ وانصرم المجلس على أنّ سيبويه قد أخطأ وحكم عليه، فأعطاه البرامكةُ وأخذوا له من الرّشيد، وبُعث به إلى بلده، فيقال: إنّه ما لبث بعد هذا إلا يسيراً ثم مات، فيخال أنه مات كمداً. ينظر: عمدة الكتاب لأبي جعفر النّحّاس: ٥٥.

(١٨٥) مغني اللّبيب١/ ١٢٥.

(١٨٦) هو كتابه الّذي سمّاه (مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب)، إذ قال فيه ١/ ١٢٥ :(وَأما سُؤال الْكسَائي فَجَوَابه مَا قَالَه سِيبَوَيْهِ وَهُوَ فَإِذا هُوَ هِيَ هَذَا هُوَ وَجه

الْكَلَام مثل {فَإِذا هِيَ بَيْضَاء} {فَإِذا هِيَ حَيَّة} وَأما فَإِذا هُوَ إِيَّاهَا -إِن ثَبت- فخارج عَن الْقيَاس، وَاسْتِعْمَال الفصحاء كالجزم بـ(لن) وَالنّصب بـ(لم)، والجرّ بـ(لَعَلَّ)، وسيبويه وَأَصْحَابه لَا يلتفتون لمثل ذَلِك وَإِن تكلّم بعض الْعَرَب بِهِ).

(١٨٧) سيبويه٤/ ٢٩١.

(١٨٨) (ومنها)، غير موجودة في متن التّسهيل، وهي زيادة من ابن هشام.

(١٨٩) تسهيل الفوائد: ٢٧٨.

(١٩٠) المصدر نفسه.

(١٩١) في(ج): لفعلت ذلك.

(١٩٢) في(ب)، و(ج): لا التّوسيع.

(١٩٣) في (ب): لا التشنّيع.

(١٩٤) في:(ب): وبالله تعالى.

(١٩٥) (بالله العليّ العظيم. تمّت الرّسالة): ساقطة من(ب). وقوله:(وحسبك من القلادة ما أحاط بالجيد، وبالله المستعان، وعليه التّكلان، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم. تمّت الرّسالة): ساقطة من(ج).